

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية

بعنوان:

تقييم الأداء المالي لمؤسسة إقتصادية
دراسة حالة : مؤسسة المواد الكاشطة ABRAS سعيدة

تحت إشراف الأستاذ :

الدكتور: رفاة إبراهيم

من إعداد الطالب :

سعدون نزييم الحبيب

هـ غ ق ! □ غن لي يربير
ع نغ غ غ قع!
غ قح غق لح قغ غ لحق
غ قح ق ع غ لح قغ غ لح
غ قح ق لح قغ غ لح



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله الذي وفقني و أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

إلى من كانا سبب وجودي، و سند حياتي،

إلى والدي العزيزين،

اللذين رافقاني بدعائهما، و صبرهما، و تضحيتهما،

و كانا لي مصدر القوة و العزيمة في كل مراحل حياتي

الدراسية.

إليهما أهدي هذا العمل عربون شكر ووفاء،

راجيا من الله عز وجل أن يجزيهما عني خير الجزاء .

كما أهدي هذا العمل

إلى أسرتي الكريمة،

التي لم تبخل علي يوما بالدعم المعنوي و التشجيع،

و كانت دائما إلى جانبي في لحظات التعب و اليأس.

و إلى كل من شجعني و ساندني،

و كل من كان له أثر، كبيرا كان أو صغيرا، في مسيرتي العلمية،

أهدي هذا العمل المتواضع،

تقديرًا و امتنانًا لهم جميعًا.

الشكر والتقدير

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات،

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين.

أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان

إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة،

على ما قدمه لي من توجيهات علمية قيمة،

و نصائح بناءة، و ملاحظات دقيقة،

كان لها بالغ الأثر في توجيه هذا البحث و إخراجها في صورته النهائية.

فله مني فائق الاحترام و التقدير.

كما أتوجه بخالص الشكر و التقدير

إلى جميع أساتذتي الأفاضل،

الذين ساهموا في تكويني العلمي و الأكاديمي،

و لم يبخلوا علينا بعملهم و خبرتهم طوال سنوات الدراسة.

و لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد

في إنجاز هذه المذكرة، سواء بالنصح أو التوجيه أو الدعم المعنوي،

و كل من كان له دور، و لو بكلمة طيبة أو تشجيع صادق.

و في الختام،

أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم و أن ينفع به

و أن يوفق الجميع لما فيه الخير و الصلاح

الملخص:

هدفت هذه الدراسة على إبراز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مع تبيان أهم المؤشرات والنسب المستخدمة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم إسقاطها على مؤسسة المواد الكاشطة و الحكم على أدائها خلال الفترة (2023-2025) معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، و ذلك عن طريق تحليل القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة باستخدام المؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، حيث أظهرت نتائج الدراسة على ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة و الضعف مؤسسة والذي من خلاله يمكن مراقبة نشاطها و اتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

خلال الفترة المدروسة تطور أداء المؤسسة المالي ما انعكس ايجابيا على كل المؤشرات المالية و الاقتصادية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات التوازن المالي، القوائم المالية، النسب المالية، الأداء المالي

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de l'évaluation de la performance financière de l'entreprise économique, tout en présentant les principaux indicateurs et ratios utilisés pour diagnostiquer sa situation financière. Cette approche a été appliquée à l'entreprise des abrasifs afin de juger sa performance durant la période (2023-2025). Pour ce faire, nous nous sommes appuyés sur la méthode descriptive pour le volet théorique et sur la méthode analytique pour le volet pratique, et ce, à travers l'analyse des états financiers fournis par l'entreprise en utilisant les indicateurs et les ratios d'évaluation de la performance financière.

Les résultats de l'étude ont démontré la nécessité d'évaluer la performance financière pour identifier les points forts et les points faibles de l'entreprise, permettant ainsi de contrôler son activité et de prendre les décisions adéquates et nécessaires à la réalisation des objectifs fixés. Durant la période étudiée, sa performance financière a évolué, ce qui s'est répercuté positivement sur l'ensemble des indicateurs financiers et économiques de l'entreprise

Mot-clé : Indicateurs d'équilibre financier, états financiers, Ratios financiers, performance financière.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء و الشكر
I	الملخص
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VII	فهرس الاختصارات و الرموز
أ - د	مقدمة عامة
	الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي
	تمهيد
2	المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول تقييم أداء المالي
3-2	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
3	المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي
4-3	المطلب الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي
4	المبحث الثاني: خطوات منهجية الأداء المالي في المؤسسة
5-4	المطلب الأول: خطوات و أساسيات تقييم الأداء المالي
5	المطلب الثاني: خصائص تقييم الأداء المالي
7-5	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي
7	المبحث الثالث: إطار مفاهيمي حول التوازن المالي
7	المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي
8	المطلب الثاني: أهداف و أهمية التوازن المالي
8	المطلب الثالث: شروط التوازن المالي
9	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي
	تمهيد
12	المبحث الأول: إعداد القوائم المالية
13-12	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية و أهميتها
14-13	المطلب الثاني: خصائص و أهداف القوائم المالية
15-14	المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية

15	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية
22-15	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية
25-22	المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج
27-26	المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة
28	المبحث الثالث: مؤشرات التوازن المالي
28	المطلب الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG
31-29	المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR
31	المطلب الثالث: الخزينة الصافية TN
32	المبحث الرابع: عموميات حول النسب المالية
32	المطلب الأول: مفهوم النسب المالية
33-32	المطلب الثاني: أهمية النسب المالية و أساسها
35-33	المطلب الثالث: النسب المستخرجة من الميزانية المالية
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة سعيدة
	تمهيد
39	المبحث الأول: لمحة تاريخية حول المؤسسة
40-39	المطلب الأول: تعريف و نشأة المؤسسة
42-41	المطلب الثاني: أهداف و نشاطها الاقتصادي
46-43	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي و مصلحة مديرية عامة للمؤسسة
47	المبحث الثاني: عرض القوائم المستعملة في تقييم الأداء المالي
63-47	المطلب الأول: تقديم الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج
64	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ABRAS باستخدام المؤشرات و النسب
69-64	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
76-70	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
77	خلاصة الفصل
	الخاتمة العامة
	قائمة المصادر و المراجع

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية جانب الأصول	18-17
02	الميزانية المالية جانب الخصوم	19
03	جدول حسابات النتائج	25-24
04	جدول تدفقات الخزينة	27
05	حساب رأس مال عامل صافي إجمالي	64
06	حساب احتياج رأس مال العامل	66
07	حساب التوازن المالي الفوري (الخزينة الصافية)	68
08	حساب نسب التسيير	71-70
09	حساب نسب الربحية	74

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الاحتياج في رأس المال العامل	29
02	شعار شركة المواد الكاشطة	40
03	شعار شركة الأم ENAVA	40
04	المواد الكاشطة المربوطة	41
05	المواد الكاشطة المطبقة	42
06	حبيبات السفع الرملي	42
07	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ABRAS	43

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية جانب الأصول لثلاث سنوات	48-47
02	الميزانية المالية جانب الخصوم لثلاث سنوات	50-49
03	إعادة معالجة الميزانية المالية جانب الأصول لثلاث سنوات	52
04	إعادة معالجة الميزانية المالية جانب الخصوم لثلاث سنوات	52
05	إعادة معالجة الميزانية المالية حسب الكتل الكبرى جانب الأصول لثلاث سنوات	55
06	إعادة معالجة الميزانية المالية حسب الكتل الكبرى جانب الخصوم لثلاث سنوات	55
07	الميزانية المالية حسب الكتل الكبرى جانب الأصول لثلاث سنوات	58
08	الميزانية المالية حسب الكتل الكبرى جانب الخصوم لثلاث سنوات	58
09	جدول حساب النتائج لثلاث سنوات	61-60

فهرس الاختصارات و الرموز

الاختصار و الرموز	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
FRNg	Fonds de roulement net global	رأس مال العامل الصافي الإجمالي
BFR	Besoin en fonds de roulement	الاحتياج في رأس مال العامل
BFRex	Besoin en fonds de roulement D'exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
BFRhex	Besoin en fonds de roulement hors D'exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
BFRg	Besoin en fonds de roulement global	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
TN	Trésorerie nette	الخزينة الصافية
RD	Ressources durables	الموارد الدائمة
ES	Emplois stables	استخدامات ثابتة
Eex	Emplois d'exploitation	استخدامات الاستغلال
Rex	Ressources d'exploitation	موارد الاستغلال
Ehex	Emplois hors exploitation	استخدامات خارج الاستغلال
Rhex	Ressources hors exploitation	النتيجة خارج الاستغلال

مقدمة عامة

مقدمة

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية ولا تزال حيزا كبيرا من اهتمامات الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية، سواء من الشرق أو من الغرب ، نظرا لكونها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي في المجتمع، ونظرا للتحويلات و التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية إلى حد الساعة، فإن المؤسسة آنذاك لم تعد هي نفسها حاليا فبالإضافة إلى تنوع و تعدد أشكالها ومجالات نشاطها فقد أصبحت أكثر تعقيدا.

في ظل هذه الساحة التي تتميز بشدة المنافسة، تقوم المؤسسة بنشاطها الدوري و المتمثل في الاستغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها من أجل الحصول على المنتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية، محاولة بذلك التأقلم مع متغيرات الساحة و كسب رضاه لتضمن حينئذ هدفها الأساسي وهو الاستمرارية، تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت الأهداف الأخرى التي ترتبط بوظائف المؤسسة و التي هي أهدافها متكاملة، تحقيقها يعني تحقيق هدف الاستمرارية، و لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا فإنها بحاجة إلى قياس و تقييم نتائجها، أو تقييم أدائها، و إذ اعتبرنا المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم أدائها المالي، وأدائها التجاري، وأدائها الإنتاجي و في الأخير أداء وظيفة الأفراد. و لتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير و المؤشرات، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير و المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي ذو أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة و إفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء المالي في المؤسسات إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها و قدرتها على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، وأيضا مدى قدرتها على تبديد التزاماتها أن فترتها المالية هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية، وفي هذا الإطار تعتمد إدارة المؤسسة الاقتصادية من أجل الوقوف على أدائها المالي بالقوائم المالية الشاملة و النهائية و بجملة من الأدوات التشخيص و تقييم توازناتها و هياكلها و وضعيتها المالية، بالاعتماد على مؤشرات و النسب و الجداول وفق مقاربات مختلفة و في أجال طويلة، متوسطة و قصيرة .

1. طرح إشكالية الدراسة:

تعتبر عملية التقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال التسيير المالي، من أجل التحقق من قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك عن طريق بناء الاستراتيجيات المالية المناسبة التي تتطلب هي الأخرى القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية مثل تحليل النسب و التوازنات المالية و مؤشرات التوازن المالي إلى غير ذلك من النسب المالية.

إن تقييم الأداء المالي لمؤسسة المواد الكاشطة يسمح بتحديد المشاكل المالية التي تعاني منها، و بالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، و عليه نطرح التساؤل التالي:

ما أهمية تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في شركة المواد الكاشطة ABRAS وحدة سعيدة ؟

2. الأسئلة الفرعية:

- كيف تكون عملية تقييم الأداء المالي وعلى ماذا يعتمد في المؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هو مستوى الأداء المالي لمؤسسة المواد الكاشطة ؟
- كيف تساهم عملية تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة المواد الكاشطة ؟

3. فرضيات البحث:

و للإجابة عن الإشكالية و الأسئلة المطروحة السابقة تم صياغة الفرضيات التالية :

- إن تقييم الأداء المالي لشركة المواد الكاشطة يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، و بالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- عملية تقييم الأداء المالي بواسطة النسب و مؤشرات التوازن تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة محل الدراسة.

4. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

الأسباب الموضوعية:

- الوقوف على أهم الإختلالات المالية التي تعاني منها المؤسسة و التعرف على الصورة الحقيقية لوضعها و أدائها المالي.
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية و خاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
- الدور الكبير لتقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات الصحيحة للمؤسسة.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الذاتية للإطلاع أكثر على موضوع تقييم الأداء المالي.
- توافق الموضوع مع التخصص العلمي الذي أدرسه .
- رغبتني الشخصية في التعرف على مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و مدى تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموع من الأهداف و منها ما يلي:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و العوامل المتحكمة فيه.
- معرفة دور المؤسسة في تحديد كفاءتها و مدى تحقيق أهدافها من خلال تقييم الأداء المالي.
- إبراز دور أدوات تقييم المالي و طرق استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

6. منهج الدراسة:

تم اعتماد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم إتباع هذا المنهج في الفصل الأول و الثاني حيث تم عرض الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي، أما بالنسبة للفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة و ذلك لتطبيقها على مؤسسة المواد الكاشطة.

7. الدراسات السابقة:

- دراسة تالي رزيقة 2012/2011 (ماستر - إدارة أعمال - جامعة العقيد أكلي محند اولحاج البويرة)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة عملية التقييم و مراحلها، و معرفة المعلومات الضرورية لقياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسة، و عالجت من خلالها الإشكالية التالية: ما هو دور المعايير و المؤشرات في تقييم الأداء المالي ؟ ومن خلال هاته الإشكالية تم عرض الفرضيات التالية : تتمثل عملية تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، الوظيفة المالية هي التي تهتم بالجانب المالي في المؤسسة مستعينة بذلك بتقنية التحليل، يتحقق التوازن المالي إذا استطاعت المؤسسة توفير موارد دائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال سنة، ولاختبار هذه الفرضيات قامت الباحثة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة حيث تم إسقاطها على مؤسسة توزيع التجهيزات المنزلية و المكاتب EDIED.

- دراسة شتيوي عبد الباسط و سديرة عبد الملك 2024/2023 (ماستر-محاسبة وجباية معمة-جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وكذلك تقييم الأداء المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة، و عالجت من خلالها الإشكالية التالية :ما مدى تطور الأداء المالي لمؤسسة كوندور إلكترونيس ؟ و من خلال هذه الإشكالية تم عرض الفرضيات التالية : عملية تقييم الأداء المالي ضرورية بالنسبة لكل مؤسسة لأنها تحدد الوضعية المالية لها، و تساعد على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة التي تخدم المؤسسة، و كذلك تقييم الأداء المالي يساعد على التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لأي مؤسسة، و لاختبار هذه الفرضيات قامت الباحثة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة حيث تم إسقاطها على مؤسسة كوندور إلكترونيس.

هيكل البحث :

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول :

- الفصل الأول: تم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي المبحث الأول يتناول إطار مفاهيمي حول تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثاني فيتناول خطوات منهجية الأداء المالي في المؤسسة بينما المبحث الثالث يتناول إطار مفاهيمي حول التوازن المالي.
- الفصل الثاني: تم التطرق إلى أدوات تقييم الأداء المالي ، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث وهي المبحث الأول خصص إلى إعداد القوائم المالية، أما المبحث الثاني فيتناول عرض القوائم المالية، أما المبحث الثالث تم التطرق إلى مؤشرات التوازن المالي بينما المبحث الرابع يتناول النسب المالية.
- الفصل الثالث : خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي و الذي يتناول دراسة ميدانية لمؤسسة المواد الكاشطة، بحيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول تقديم لمحة تاريخية حول المؤسسة، أما المبحث الثاني خصص عرض وثائق اللازمة لتطبيق عملية التقييم، بينما المبحث الثالث خصص لتقييم أداء المالي لمؤسسة ABRAS باستخدام المؤشرات و النسب.

الفصل الأول
مفاهيم أساسية
حول تقييم الأداء المالي

تمهيد الفصل الأول:

يعد مفهوم الأداء من الركائز الجوهرية التي استقطبت اهتمام الباحثين و الأكاديميين في الفكر الإداري، كونه المحرك الأساسي لاستمرارية المؤسسات و المعيار الحقيقي لمدى نجاحها في بلوغ غايتها الإستراتيجية. و من بين زواياه المتعددة، يبرز الأداء المالي كأحد أكثر المؤشرات حيوية و حساسية، حيث يمثل المرآة العاكسة للوضع المالي الحقيقي للمنظمة و مدى قدرتها على تعظيم قيمتها و رفع مستوى ربحيتها.

و لضمان اتساق النتائج المحققة مع الخطط المسطرة، تبرز ضرورة التقييم المالي كعملية تشخيصية تهدف إلى فحص كفاءة و فعالية الأنشطة المالية. تتيح هذه العملية رصد الانحرافات في وقتها المناسب و معالجتها، مما يوفر قاعدة بيانات صلبة لاتخاذ قرارات استثمارية و تمويلية رشيدة بناء على مجموعة دقيقة من المؤشرات و النسب المالية.

و بناء على ما سبق، سنعمل من خلال هذا الفصل على تسليط الضوء على الإبعاد المختلفة لهذا الموضوع، و ذلك عبر ثلاثة مباحث أساسية :

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: خطوات منهجية الأداء المالي في المؤسسة

المبحث الثالث: إطار مفاهيمي حول التوازن المالي

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي ركيزة إستراتيجية لتحديد كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة. تكمن أهميته في تشخيص الوضع المالي بدقة للكشف عن نقاط القوة و الضعف، مما يوفر قاعدة بيانات تدعم اتخاذ القرارات رشيدة تضمن تحسين الأداء العام و تحقيق الاستدامة المالية في بيئة تنافسية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي

التعريف الأول:

يرى بعض المهتمين أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، والملاحق، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة. و على هذا الأساس، فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح.(خيضر و بورنيسة، 2017، صفحة 58)

التعريف الثاني:

يعد الأداء المالي مفهومًا ضيقًا لأداء الشركات حيث يركز على استخدام المؤشرات و النسب المالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في الميادين المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.(الخطيب، 2009، صفحة 45)

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي

التعريف الأول:

تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنها " عملية منظمة تنتج عنها معلومات تفيد في اتخاذ القرارات أو إصدار أحكام على قيمة معينة، و تهدف عملية تقييم الأداء إلى معرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المنشودة بأحسن صورة ممكنة.(ميهوب و عبادة، 2023، صفحة 09)

التعريف الثاني:

يعرف تقييم الأداء المالي تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد المالية و المادية للمؤسسات و مدى إشباع منافع و رغبات أطراف مختلفة، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة منه على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و تحديد الأهمية النسبة بين الموارد المستخدمة و النتائج، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.(خيضر و بورنيسة، 2017، صفحة 58)

التعريف الثالث :

يعتبر الأداء المالي بصياغ عام إنجاز ما هو محدد إنجاز داخل إطار الوظيفة المالية أي أن تقييم الأداء المالي يعتبر التشخيص الأمثل للصحة المالية للمؤسسة، و بذلك يعطيها القدرة على إدراك قدرتها المالية ومعرفة إلى أي مدى تصل قدرتها على تمويل عملياتها، و مجابهة ما يعترض المؤسسة مستقبلا. و منه فالأداء المالي هو " مدى نجاعة المؤسسة في استخدام الأمثل لمواردها المالية في تحقيق أهدافها موضوعة مسبقا". (زيان و قويدري، 2021-2022، صفحة 7)

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في مختلف الدراسات والأبحاث، لأنه يلامس الوترين الحساسين في المؤسسة، فهو من جهة يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ناهيك عن ذلك فهو يتناول مختلف الأنشطة في المؤسسة والتأكد من سيرها، يستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في :

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات.
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف.
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها.
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات.
- تقيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات.
- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق فيما بينها. (نوبلي، 2014-2015، صفحة 165)

المطلب الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

يمكن تحديد أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في النقاط التالية:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم، التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها.

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة.
- أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها.
- يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
- يسمح الأداء المالي بتقاضي الفوارق الناتجة مستقبلا من سوء التوازن في التسيير عموما التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة. فالتقييم الأدائي يهدف أساسا إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه (خضير و بورنيسة، 2017، صفحة 59)

المبحث الثاني: خطوات منهجية الأداء المالي في المؤسسة

المطلب الأول: خطوات و أساسيات تقييم الأداء المالي

أولا: خطوات تقييم الأداء المالي

- جمع البيانات و المعلومات الإحصائية :
- حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات و المعلومات و التقارير اللازمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة خلال فترة معينة.
- تحليل و دراسة بيانات و المعلومات الإحصائية:
- لوقوف على دقتها و صلاحيتها لحساب المعايير و النسب و المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية و الاعتمادية في هذه البيانات.
- إجراء عملية التقييم:
- باستخدام النسب و المعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الاعتماد عليه.

• اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم :

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخطط و إن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، و حددت أسبابها و وضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.(ميهوب و عبادة، 2023، الصفحات 14-15)

ثانيا: أساسيات تقييم الأداء المالي

- تحديد أهداف المؤسسة و دراستها و تحقق من واقعيتها، و ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها.
- تحديد الأسلوب أو الأداة المستخدمة في تقييم الأداء المالي.
- تحديد طبيعة البيانات و المعلومات التي ترتكز عليها عملية تقييم الأداء المالي.
- تحديد الفترة الزمنية التي تجري فيها تقييم الأداء المالي.
- تبيان درجة أهمية النتائج التي تتمخض عنها عملية تقييم الأداء، وأثرها على مستقبل المؤسسة.(عيساني و نظور، 2024، صفحة 17)

المطلب الثاني: خصائص تقييم الأداء المالي

- أن تشمل جميع الوحدات الاقتصادية و أنشطتها.
- أن تكون جميع المؤشرات و المقاييس المستخدمة أثناء عملية التقييم واضحة بالنسبة للمقيم.
- أن تتميز بالسرعة الموافقة للأداء المقيم الذي يتسمى بالحركية.
- التكامل مع العملية الإدارية و الإستراتيجية.
- الاستمرارية في التقييم على الأجل الطويل بصفة دورية و منتظمة.(نوبلي، 2014-2015، صفحة 164)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

1. العوامل الداخلية: و تتنوع هذه العوامل إلى:

1.1. الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات ففيه تتحد أساليب الاتصالات و الصلاحيات والمسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، و يتمثل الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية في المؤسسات و يتضمن التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة و التمايز الأفقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقييم عمل الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين، و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة، إضافة إلى السيولة التي يقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها بشكل فوري، فالسيولة

تساعد على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب المؤسسة إلى تصفية بعض أصولها غير السائلة، و بذلك يمكن القول أن السيولة تمثل عنصر الحماية و الأمان على مستوى المؤسسة.

1.2. التكنولوجيا:

هي عبارة عن أساليب و مهارات و طرق معتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها و ذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي تلتزم هذه المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها و تطويرها بهدف الملائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و تقليل المخاطر بالإضافة إلى زيادة الأرباح.

1.3. الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس التصنيف أو قياس الحجم المؤسسة، منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة، قد يؤثر حجم المؤسسة و تصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكل حجم المؤسسة يشكل عائقاً للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيداً و تشابكاً، و قد يؤثر إيجابياً من ناحية أن كبر المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة أدائها المالي و هذه الحالة هي الأكثر واقعية .

2. العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي نذكر منها :

2.1. العوامل القانونية:

تتعلق العوامل القانونية و التشريعية بسياسات الدولة العامة و برامجها التنموية و خططها الاستثمارية، إن العامل الحاسم في تأثير هذه العوامل على ميدان الأعمال هو مدى توفر الاستقرار القانوني و التشريعي في الدولة و المجتمع لأن عدم الاستقرار يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تطبيق الاستراتيجيات، و يضع كل قرارات الإدارة الخاصة بالإنتاج أو الاستثمار في ظل مخاطر كبيرة قد تؤدي بها للإفلاس و الفشل.

2.2. العوامل التنافسية:

تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين إذ تعرف إستراتيجية التنافس على أنها مجموعة كاملة من الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة و مستمرة عن المنافسين، و هذه الإستراتيجية تتحدد من خلال ثلاث مكونات رئيسية و هي :

طريقة التنافس، آليته و أساسه و يتمثل المركز التنافسي في أن يكون لدى المؤسسة ما يميزها عن غيرها ويؤدي إلى زيادة ربحيتها، و من الملاحظ أن الميزة التنافسية قد تستمر لوقت قصير أو لعدة سنوات.

2.3. الأوضاع الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية أكثر العوامل تأثيرا على أداء المؤسسة نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من وجهة ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدر مختلف مواردها و مستقبل منتجاتها من جهة أخرى. وهي بدورها تنقسم إلى عوامل اقتصادية عامة الفلسفة الاقتصادية للدولة، معدلا نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم... الخ، و أخرى قطاعية و وفرة الموارد الأولية، الطاقة مستوى الأجور، هيكل السوق...

و تتميز العوامل القطاعية عن العامة بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة في الأجل القصير نسبيا إذ أن حدة المنافسة مثلا قد تجعل المؤسسة في وضعية حرجة نوعا ما هو ينعكس مباشرة على أدائها و في أجل أقصر نسبيا في تكوين آثار الفلسفة الاقتصادية غير المباشرة و تمتد على أجل طويل، كذلك بالنسبة للموارد والطاقة، فإن تذبذبها بين الوفرة و الندرة النسبية و في فترات قصيرة يجعل هذا العامل يتأرجح بين الفرصة والخطر و بالتالي تحسين أو تخفيض الأداء. (بوحوبة و خدوسي، 2022-2023، الصفحات 8-10)

المبحث الثالث: إطار مفاهيمي حول التوازن المالي

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

التعريف الأول:

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالاتها التي تترافق استحقاقها و كذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها. (دزايت و مبروكة، 2012-2013، صفحة 22)

التعريف الثاني:

تتعلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم و الأصول أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة و القدرة على الوفاء عند تاريخ الاستحقاق، وان تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل و كذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الأجل القصيرة. (بودميج، 2015-2016، صفحة 3)

المطلب الثاني: أهداف و أهمية التوازن المالي

الفرع الأول: أهداف التوازن المالي

يسعى التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية لأجل تحقيق هدفين رئيسيين و هما:

❖ **السيولة:** فالسيولة ضرورية لوفاء المنظمة بالتزاماتها و تفادي مخاطر الإفلاس و التصفية أن لم تتوفر السيولة في الوقت المناسب.

❖ **الربحية:** تعتبر ضرورية للضمان قدرة المنظمة على البقاء و الاستمرار في أعمالها فلتحقيق الربحية تسعى المنظمات إلى توظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة.

يمكن القول بأن السيولة و الربحية هدفان متلازمان و لكنهما في نفس الوقت هدفان متعارضان و ذلك نتيجة لاستحواذ تحقيق أعلى نسبة من الأرباح على تفكير القائمين على الإدارة المالية على حساب توفير الحد الأدنى من القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل و تشغيل الأصول طويلة الأمد. (يحيوي و مغلاوي، 2021، صفحة 21)

الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي

تظهر أهمية التوازن المالي في المؤسسة المالية من خلال :

❖ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير و تدعيم اليسر المالي.

❖ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير .

❖ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال المؤسسة.

❖ تخفيض الخطر الذي تواجهه المؤسسة. (يحيوي و مغلاوي، 2021، صفحة 20)

المطلب الثالث: شروط التوازن المالي

حتى يتحقق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية وجب توفر ما يلي :

❖ **الشرط الأول:** يجب أن يكون رأس المال العامل موجب و يتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثماراتها باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، و المتمثلة في رأس المال و الديون المتوسطة و طويلة الأجل.

❖ **الشرط الثاني:** يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

❖ **الشرط الثالث :** خزينة موجبة و يتحقق الشرطين السابقين، و بذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية و بواسطة استخدامات الخزينة و المتمثلة في

المتاحات. (بودهج، 2015-2016، صفحة 4)

خلاصة الفصل

يحتوي هذا الفصل على مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي في المؤسسات، حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تحديد مفهوم الأداء المالي حيث عرفه بأنه عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعة سلفا بغرض تحديد الانحرافات و اتخاذ القرارات الصحيحة، ثم تحديد أهميتها ومن ثم تحديد أهدافها.

أما في المبحث الثاني فقد خصص لخطوات منهجية الأداء المالي، حيث تم التطرق فيه أولا إلى الخطوات وأساسيات تقييم الأداء المالي و منها جمع البيانات و المعلومات الإحصائية، تحليل و دراسة بيانات و المعلومات الإحصائية، إجراء عملية التقييم، اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم. و ثانيا إلى خصائص تقييم الأداء المالي، وثالثا إلى العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي.

و في المبحث الثالث تم التطرق إلى التوازن المالي من خلال تحديد مفهومه و أهميته و أهدافه و شروط توازنه، في الختام تم التطرق على تحديد مصادر معلومات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني

أدوات تقييم الأداء المالي

تمهيد

تعتبر المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي حجر الزاوية في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، فهي الوسيلة التي تترجم كافة الأنشطة و العمليات إلى أرقام تعكس واقع الذمة المالية و الأداء الاقتصادية. إلا أن القيمة الحقيقية لهذه المعلومات لا تكمن في تجميعها فحسب، بل في كيفية صياغتها وتحليلها من مجرد " بيانات تاريخية " إلى " أدوات استشرافية " تساعد في تقييم الوضع الراهن و رسم معالم المستقبل.

بناء على ذلك، سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة المسار الذي تسلكه المعلومة المالية، بدءاً من الجانب الإجرائي و التقني وصولاً إلى الجانب التحليلي و التشخيصي، و ذلك من خلال الباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول: إعداد القوائم المالية

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المبحث الثالث: مؤشرات التوازن المالي

المبحث الرابع: النسب المالية

المبحث الأول: إعداد القوائم المالية

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية و أهميتها

أولا : مفهوم القوائم المالية

التعريف الأول:

القوائم المالية يعرفها جون فرنسوا دي روبرو هيرفر بيوتو ميشان : بأنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية و غير قابلة للفصل فيما بينها، و تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالية، و للأداء ولتغير الوضع المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات. (Jean-François, François, & Hervé, 2004, p. 12)

التعريف الثاني:

القوائم المالية هي وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، و على الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من المصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصروفات...الخ. (حماد، 2002، صفحة 39)

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في العديد من النقاط أهمها:

1. أداة اتصال:

تعتبر مهمة القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة و واضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عليه، فهي بذلك تعتبر:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة و المستثمرين.
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة و الموردين، العملاء، البنوك...الخ.
- وسيلة لتوفير المعلومات المختلفة الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين، الباحثين.

2. وسيلة في تقييم الأداء:

تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها، و استعمالها الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فهي تستعمل في الحكم على:

- ◀ المركز المالي للمؤسسة.
- ◀ مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- ◀ كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3. وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:

في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة و مختلف الأطراف المتعاملة معها المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة:

- ◀ تستخدم في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- ◀ تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء، و البنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها. (ريموش و حلولو، 2018-2019، الصفحات 10-11)

المطلب الثاني: خصائص و أهداف القوائم المالية

أولا : خصائص القوائم المالية

- يجب أن تكون المعلومات الموجودة في القوائم المالية واضحة و سهلة الفهم، كما يجب أن يكون لدى مستخدم القوائم المالية مستوى مقبول من المعرفة و تكون له رغبة في دراستها بعناية.
- يجب أن تكون المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار و مؤثرة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية و المستقبلية و تصحيح تقييمهم الماضي.
- أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية معتمد عليها و موثوق فيها، أي خالية من الأخطاء والتحيز و يمكن الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يجب أن تعبر عنه.
- يجب أن يكون للمستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية سواء من حيث الزمن أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى، لكي يستطيعوا تقييم اتجاهات أداء المؤسسة و مركزها المالي. (إيمان و دحماني، 2014-2015، صفحة 5)

ثانيا : أهداف القوائم المالية

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي و التغير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الاقتصادية، كما يشير ذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي باحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، و لا تعرض معلومات غير مالية. و قد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

- ❖ حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.
- ❖ أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة و هيكله المالي.

❖ الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.

❖ فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية .

❖ إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، و معلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

و كما أشار إطار العمل لإعداد و عرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية.(خليل، 2014-2015، صفحة 19)

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية

يشير إطار العمل إلى أن الشركات تعد قوائم المالية عامة موجهة نحو احتياجات فئات مختلفة من المستخدمين من بينهم:

1. المستثمرين الحاليين و المحتملين:

و أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هم:

- ❖ المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار الشراء أو البيع أسهم الشركة.
- ❖ المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيع الأرباح الماضية و الحالية و المستقبلية وأي تغير في أسعار أسهم الشركة.
- ❖ المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة.
- ❖ المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة و تقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى.

2. الموظفين:

يعتبر الموظفين مورد الشركة الهام، حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة و أداؤها لأعمالها، بما يشعروهم بالأمن و الرضا الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة و تحقيقها لأهدافها و نموها و زيادة مبيعاتها وأرباحها، و وجود نظام أجور و رواتب و حوافز فعال، و يتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد و منافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها.

3. المقرضين:

هم بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض و الفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، و في تقدير عد متجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

4. الموردین و الدائنین الآخرين:

تعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل و الائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة و التداول، كذلك نشاطها و النسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكيد من استمرارية و كفاءة و ربحية الشركة.

5. العملاء:

يعتبر العملاء شريان الإيرادات و مصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة و قدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

6. الحكومة بأجهزتها المختلفة :

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات و قانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرتها على التسديد و معرفة المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

7. الجمهور:

له اهتمامات مختلفة بالشركات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة و تشغيلها و منها ما يتعلق بدور الشركات الاجتماعي و التنموي و منها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع و الخدمات ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و من بين الفئات التي لم يرد ذكرها ضمن الإطار المفاهيمي نجد: إدارة المؤسسة، المحللون و المستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون...الخ. (خليل، 2014-2015، الصفحات 19-20)

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية

1. مفهوم الميزانية المالية (قائمة المركز المالي)

تعرف الميزانية المالية على أنها عبارة عن الكشف بالأرقام لمصادر و استخدامات الأموال في المؤسسة لفترة زمنية معينة، حيث يدل الجانب الدائن من القائمة و الذي يسمى جانب الالتزامات و حقوق المساهمين على مصادر الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من مالكيها أو من المقترضين، بينما الجانب المدين من الميزانية يسمى جانب الأصول فيدل على أشكال الاستثمار المختلفة التي وظفت بها المؤسسة هذه الأموال .

كما تعرف الميزانية المالية بأنها عبارة عن بيان يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية (جرد لعناصر الأصول و الخصوم) في نقطة زمنية معينة، حيث تعكس هذه الميزانية الوضع المالي للمؤسسة. (بنية، 2018-2019، صفحة 9)

1.1. مزايا الميزانية المالية

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما لمؤسسة من حقوق و ما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية. (مجد، 2014-2015، صفحة 23)

1.2. شكل الميزانية المالية

تختلف أشكال الميزانية المالية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، و هي مرتبة حسب مبدأي درجة السيولة للأصول و درجة استحقاقية الخصوم مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن و هي التي تستعمل في التحليل المالي و مما سبق تظهر الميزانية المالية على النحو التالي :

جدول رقم 01: شكل يوضح جدول الميزانية المالية جانب الأصول

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N إهلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحق بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					

					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شبهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شبهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر! (خليل، 2014-2015، صفحة 24)

جدول رقم 02: شكل يوضح جدول الميزانية المالية جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس أموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال غير مستعان به علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فوارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصص المجمع (1) رؤوس أموال الخاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصودة لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية الموردون و حسابات الملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: (خليل، 2014-2015، صفحة 25)

1.3. الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبدئين: درجة سيولة الأصول و درجة استحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة و المتداولة القصيرة و الطويلة الأجل.

❖ تعديل عناصر الأصول

يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي امتلكتها المؤسسة وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة و السنوية، وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما :

- أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.
- أسفل الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية.

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يلي:

1. الاستثمارات:

تظهر في المجموعة الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ماعدا ح/20 المصاريف الإعدادية، التي تمثل المصاريف القانونية و مصاريف التكوين، فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسة، لذا فهي لا تمثل الموجودات المالية أو المعنوية بل تعد استثمارات وهمية لأنها لا تعبر عن القيمة المالية لحقيقة المؤسسة لذا حذفت من الميزانية المالية، وتضم الاستثمارات في الأصول الثابتة.

2. المخزونات:

تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة، فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات و تصنيفها، وذلك بتحديد مخزون الأمان أو العمل، الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة و الذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات، و حسب هذه الطريقة فإن المؤسسة تجمد جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبات، أما بالنسبة للإنتاج التام فيخصص له جزء من الأموال المستغلة في دورة الاستغلال، لذا تضم هذه المخزونات إلى الأصول الثابتة و الباقي مع الأصول المتداولة.

3. الحقوق:

تمثل المجموعة الرابعة لممتلكات المؤسسة بالتغيرات التي تطرأ تكون متمثلة في:

* سندات المساهمة: تبقى لديها لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة.

* كفالات: تعبر الكفالة على أنها ضمانا مقدما من طرف المؤسسة للغير، و المدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة.

* ديون مشكوك فيها: أن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم دفع بعض الزبائن لمستحقاتهم في الآجال المحددة، مما يجعل عملية تحصيلها تفوق السنة و بالتالي تضم إلى الاستثمارات مع تحديد مؤونة لها.

* مبالغ محجوزة لدى البنك: هي عبارة عن أرصدة و مبالغ تملكها المؤسسة إلا أنها مجمدة لدى البنك فتضم إلى القيم الثابتة. كما يظهر عند مختلف عناصر الأصول اختلاف بين قيمتها الدفترية أي مبدأ التكلفة التاريخية و قيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقدير أو التقييم و ذلك بالزيادة أو بالنقصان في عناصر الأصول عبر الزمن بالنسبة لقيمتها التاريخية.

يقوم المحلل بإجراء تعديلات و فق المعطيات الموجودة، وهو الأساس في عملية الانتقال و ذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة و المجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية.

- الأصول الثابتة المعدلة: تشمل على النفقات و المصاريف الأولية كما تحتل عناصر المجموعة الثانية مع إضافة سندات المساهمة و السندات أو القروض التي تفوق السنة بالإضافة إلى مخزون الأمان الخاص بالدورة الاستغلالية.

- الأصول المتداولة المعدلة: تحتوي على ثلاثة قيم و هي :

* قيم الاستغلال: تحتوي على قيم الاستغلال المعدلة و على جميع أنواع المخزون مع حذف مخزون الأمان

* قيم قابلة للتحقيق: تشمل على عناصر المجموعة الرابعة باستثناء الكفالات المدفوعة، سندات المساهمة والقيم المعدومة نهائيا التي تشمل خسارة المؤسسة.

* قيم جاهزة: حساب البنك و الصندوق و الحساب الجاري البريدي.

❖ تعديل عناصر الخصوم:

تضم الخصوم لعناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة و عناصر المجموعة الخامسة و هي الديون، مرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية و السنوية و تتمثل في:

1. الأموال الدائمة:

تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها فهي تمثل مجموع العناصر و الموارد التي تعتبر هيكل الخاص للمؤسسة و يعبر عنها برأس المال الخاص الجماعي ح/10، ح/11 بالإضافة إلى ح/ 13 الاحتياطات، ح/18 نتائج رهن التخصيص، ح/19 مؤونة الأعباء والخسائر

معالجة مؤونة الأعباء و الخسائر

- في حالة التأكد من وقوع الخسائر أو تنفيذ الأعباء إذا كانت لأكثر من سنة تعتبر ديون طويلة الأجل، أما إذا كانت لأقل من سنة فتعتبر ديون قصيرة الأجل.
 - في حالة التأكد من عدم وقوع الخسائر أو تنفيذ الأعباء ننزع قيمة الضريبة و التي تعتبر ديون قصيرة الأجل و الباقي تضاف إلى النتائج قيد التخصيص.
 - في حالة الشك فتبقى على حالها في الأموال الخاصة.
2. الديون: وهي نوعان :

- * الديون الطويلة الأجل: هي الديون التي تفوق السنة لدى المؤسسة و المبدأ الأساسي المعمول به اعتبار ديون الاستثمارات ديون طويلة الأجل أما لديون الأخرى فتختلف باختلاف آجال استحقاقها.
- * الديون القصيرة الأجل: هي كل الديون التي لا تتجاوز سنة من تاريخ استحقاقها.

3. معالجة النتيجة:

تخضع النتيجة للضريبة على الأرباح و التي يتم دفعها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، و هي بمثابة الديون القصيرة الأجل، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على العمال في المدى القصير والباقي يضم إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص. (معزوز و شريف، 2021-2022، الصفحات 6-7)

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج

أولاً : مفهوم جدول حسابات النتائج

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دورياً و يتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمديرين لدراسة و تحليل نشاط المؤسسة من جهة و لتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، لقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات.

• الهامش الإجمالي:

يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية و ينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع و تكلفة البضائع المباعة.

• القيمة المضافة:

تعد مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، يعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية :

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة - (مواد ولوازم مستهلكة + خدمات).

• نتيجة الاستغلال:

تتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية :

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال - (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات).

• نتيجة خارج الاستغلال:

تنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

• نتيجة الدورة:

هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

• الملاحق:

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر. و يجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات: المعلومات المكتملة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، المعلومات غير المرقمة تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة. (تالي،

(2011-2012، الصفحات 23-24)

ثانيا : شكل جدول حسابات النتائج

جدول رقم 03 : جدول حسابات النتائج

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى
			الأعباء العملياتية الأخرى
			المخصصات للاهلاكات و المؤونات
			استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية

			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			منها حصص ذوي الأقلية (1)
			حصص المجمع (1)

المصدر : (خليل، 2014-2015، صفحة 27)

المطلب الثالث: عرض قائمة تدفقات النقدية

أولاً : مفهوم قائمة تدفقات النقدية

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة زمنية مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية للشركات بإعداد هذه القوائم من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم 7، وتقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى 3 أقسام :

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.
- الأنشطة التشغيلية.
- الأنشطة الاستثمارية.

ثانياً : عناصر قائمة التدفقات النقدية

• التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

وهي التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة بكسب الدخل مثل المتحصلات من العملاء، المتحصلات من الإيرادات، ودخول أخرى مثل الفوائد، المدفوعات للموردين والعاملين، المدفوعات للمصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب

• التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

وهي التدفقات النقدية المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة) وكذلك الاستثمارات المالية طويلة الأجل:

- متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل موجبة (+).
- مدفوعات لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل سالبة (-).

• التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

وهي التي ترتبط مباشرة بتمويل المنشأة نفسها، وتتضمن المتحصلات أو المدفوعات من/إلى المستثمرين والدائنين (ماعدا الموردين) مثل:

❖ متحصلات من قروض.

❖ سداد قروض.

❖ سداد توزيعات أرباح.

❖ شراء أسهم خزانة. (عزوز و قرقور، 2017-2018، الصفحات 31-32)

ثالثا : شكل تدفقات الخزينة

جدول رقم 04 : : شكل يوضح جدول تدفقات الخزينة

شركة.....		
قائمة التدفقات النقدية		
عن السنة المسبقة في 31/12/..		
xx	(xx)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة السلعية
	xx	<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:</u>
	(xx)	ثمن شراء آلات و معدات
	(xx)	ثمن بيع آلات ومعدات
	(xx)	ثمن شراء الأراضي
	xx	قرض ممنوح لإحدى الشركات
	(xx)	تحصيل قروض ممنوحة للغير
	xx	استثمارات في الأسهم أو السندات
xx		بيع الاستثمارات في الأسهم أو السندات
	xx	صافي التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية
	(xx)	<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :</u>
	xx	إصدار أسهم
	(xx)	سداد قروض طويلة الأجل
	xx	إصدار سندات
xx		توزيعات نقدية
xx		صافي التدفقات في الأنشطة التمويلية
xx		صافي التغيير في الرصيد النقدي
		+رصيد النقدية أولى المدة
xx		رصيد النقدية آخر المدة

المصدر : (عزوز و قرقور ، 2017-2018، صفحة 34)

المبحث الثالث: مؤشرات التوازن المالي

المطلب الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG

أولاً: مفهوم رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، و يعرف كذلك على أنه ذلك الفائض الإجمالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة).

و يحسب بالعلاقة التالية :

$$FRNG = Rd - Es$$

ثانياً : حالات رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

- رأس مال عامل صافي إجمالي موجب $FRNG > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى و حققت فائضاً مالياً يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $FRNG = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض و لا تحقيق عجز.
- رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FRNG < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، و حققت بذلك عجزاً في تمويل هذه الاحتياجات و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة. (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة

(103)

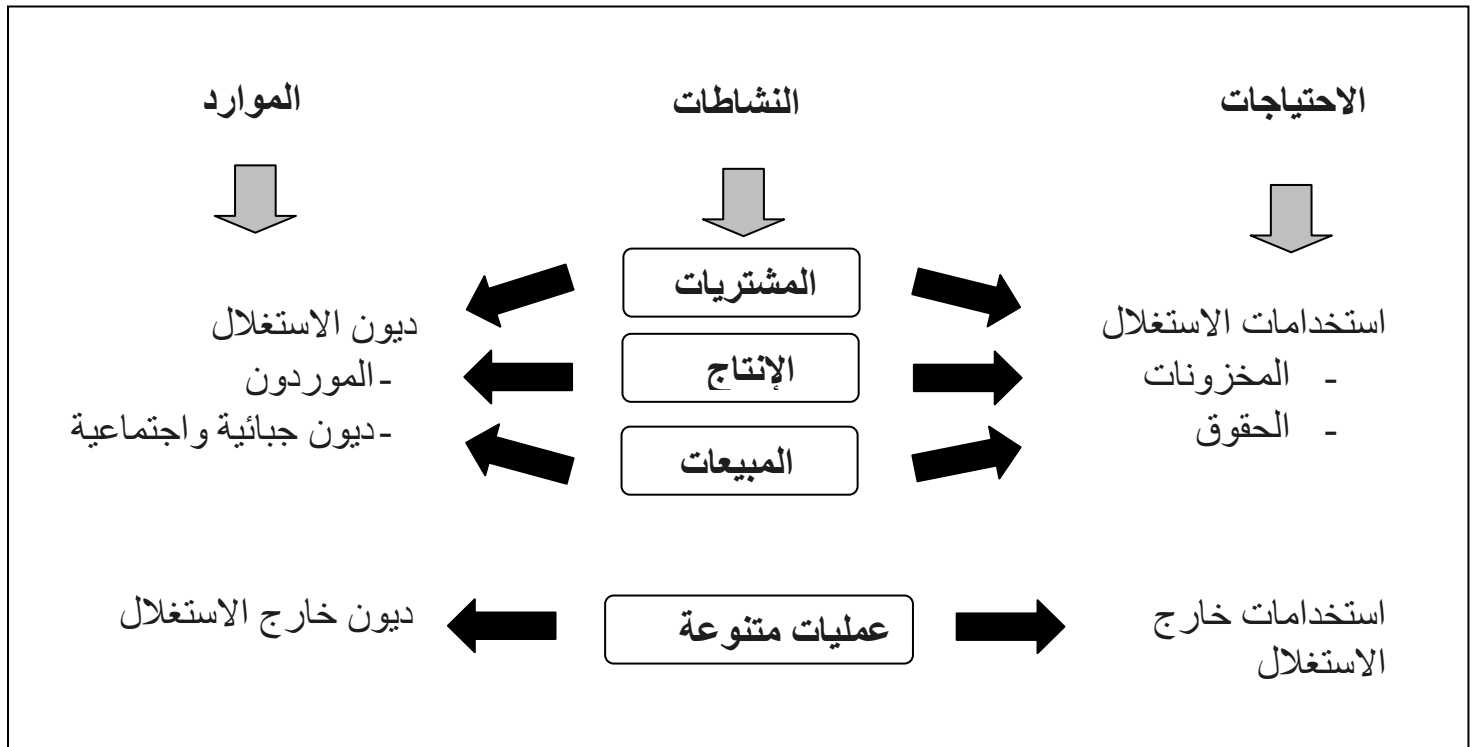
المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل BFR

أولاً : مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل BFR : (بن ساسي و قريشي، 2011، الصفحات 104-105)

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية .

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزونات، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل. و الشكل التالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج !

شكل رقم 01 : الاحتياج في رأس المال العامل



المصدر : (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 104)

➤ **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}**: ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية حسب العلاقة التالية :

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

➤ **احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}**: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

➤ **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g**: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

ثانيا : حالات الاحتياج في رأس المال العامل

يمكن التمييز بين الحالات التالية لاحتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل موجبة: وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل لم تغطي احتياجات دورة الاستغلال فكون احتياجات رأس المال العامل موجبة فهذا يعني أن هناك احتياج للتمويل في دورة الاستغلال أي أن احتياجات الدورة أكبر من موارد التمويل فيه.

احتياجات رأس المال العامل سالبة: وهذا يعني أن موارد التمويل كافية لتمويل احتياجات التمويل في دورة الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة حققت فائض في دورة الاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل معدومة: أي أن موارد الدورة غطت احتياجات الدورة و لا يوجد لا الفائض و لا نقص وهذا يعني أن هناك توازن في دورة الاستغلال. (خوري، 2020-2021، صفحة 43)

المطلب الثالث: الخزينة الصافية TN

➤ أولاً: مفهوم الخزينة الصافية TN !

تعرف الخزينة الصافية على أنها: مجموع الأموال السائلة (الجاهزة) التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث يعتبر تسيير خزينة المؤسسة المحور الأساسي في تسيير السيولة، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد مختلف التزاماتها المستحقة في وقتها المحدد.

يمكن استخدام طريقتين لحساب الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = رأس المال العمل الصافي - الاحتياج في رأس المال

تحسب كذلك من المعادلة التالية:

الخزينة الصافية الإجمالية = النقديات - المساهمات البنكية الجارية

ثانيا : حالات الخزينة الصافية

- الخزينة الصافية موجبة (رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل)، يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجاتها، بالإضافة على أنها قادرة على تسديد التزاماتها في الآجل المحددة.
- الخزينة الصافية سالبة (رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل)، يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل احتياجات دورة الاستغلال (عجز في التمويل)، بالإضافة على أنها غير قادرة على مواجهة التزاماتها في آجالها، لهذا على المؤسسة في هذه الحالة أن تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض التثبيات التي لا تؤثر في عملية الإنتاج أو تضغط على الزبائن من أجل استرجاع أموالها.
- الخزينة الصافية معدومة (رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل)، يعني أن المؤسسة تمكنت من الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة. (بنية، 2018-2019، الصفحات 17-18)

المبحث الرابع: عموميات حول النسب المالية

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية

المؤشرات المالية أو النسب المالية هي العلاقة رقم بالرقم آخر، ويقوم هذا التحليل على أساس أن فحص أي رقم من الأرقام القوائم المالية (قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي) الذي يدل في حد ذاته على شيء مهم والذي يقدم لنا معلومات مفيدة ولكن تظهر أهمية هذا الرقم إذا قورن بغيره من الأرقام أو نسب إليه.

تعرف النسب المالية بأنها " علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية و قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، و هما بصفة عامة مجموعة من الحدود التي يجب أن يعمل في ظلها المحلل المالي إذا ما أراد الاستعانة بالنسب المالية. (علواني، 2021-2022، صفحة 07)

المطلب الثاني: أهمية النسب المالية و أسسها

أولا : أهمية النسب المالية

تهتم غالبية المؤسسات والإدارات المالية و المكاتب الاستثمارية والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات قياس الأداء و الظروف المالية للمؤسسات في وقت ما أو من خلال سنة مالية ما و تعود تلك الأهمية إلى ما يلي :

- سهولة حساب النسب المالية.
- كونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية.
- توفر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية. (علواني، 2021-2022، الصفحات 7-8)

ثانيا: أسس النسب المالية

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، وتتمثل هذه الأسس في :

- ❖ **تحديد الهدف من عملية التحليل:** إن تحديد الهدف سوف يساعد على فهم طبيعة العمل واختيار التسلسل السليم لعملية التحليل.
- ❖ **تحديد نطاق البيانات و المعلومات اللازمة لعملية التحليل:** حيث أنه استنادا إلى الهدف المراد تحقيقه يتم تحديد مصادر البيانات المستخدمة، والفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

❖ **تحديد الحد الأقصى والحد الأدنى المقبول لكل نسبة:** فيجب وضع الحدود التي تبين متى تكون النسبة المحسوبة مقبولة أو غير مقبولة.

❖ **وضع نسبة معيارية للنسب المحسوبة:** حيث أن حساب النسبة المالية بمفرده ليس له أي معنى بل يجب مقارنتها مع النسب المعيارية من أجل معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة مقارنة مع النسب المعيارية الموضوعة.

❖ **اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل:** حيث أن كل نسبة تسعى إلى تحقيق هدف محدد يختلف عن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه نسبة أخرى، لذلك يجب اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل.

❖ **تركيب نسبة إضافية بطريقة منطقية:** إذا ظهرت هناك الحاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة فيجب مراعاة الأسس التالية :

- أن تؤدي النسبة المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة.
- أن تؤدي النسبة المركبة إلى تقييم تحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.
- أن تركيب النسبة يكون بطريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف محددة.(علواني، 2021-2022، الصفحات 7-8)

المطلب الثالث: النسب المستخرجة من الميزانية المالية(مصطفى و منير، 2021، الصفحات 359-361)

نسب السيولة: تقيس لنا مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، وتتمثل في !

❖ **نسبة التداول:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة والتي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة (ديون قصيرة)}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة يعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين قصيري الأجل، بينما الارتفاع الكبير لهذا المؤشر قد يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة حسابات الذمم المدينة.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** وتسمى بنسبة السيولة المختصرة، والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ما عدا المخزون وتحسب من خلال العلاقة التالية :

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - (المخزون) / الخصوم

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (2/1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل نصف دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية للمؤسسة.

❖ **نسبة النقدية:** تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة النقدية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكس أموال المؤسسة دون استخدامها، وبالتالي يحرم المؤسسة مدن فرصة استغلالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.

❖ **رأس المال العامل:** يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لذلك فإنه يعرف أيضا بصافي رأس المال العادل ويستخدم كمؤشر للحكم على قدرة المؤسسة على تغطية وتسديد التزاماتها المتداولة في الأجل القصير ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية :

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

فإذا كان صافي رأس المال العامل كبير فذلك مؤشر إيجابي على سيولة المؤسسة ويتأثر بجم هذا المؤشر كباقي النسب السابقة ببنود وتركيبه الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وما يطرأ عليها من تغييرات وتأثيرات، ويقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس مال العامل المتحقق خلال السنة الجارية مع ما تحقق خلال السنوات السابقة للحكم على هذا المؤشر، في حين لأنها يمكن إجراء هذه المقارنة بين المؤسسات وذلك بسبب اختلاف أحجامها، أما إذا تعرض هذا المؤشر لتغيرات مهمة صعودا أو هبوطا توجب على المحلل المالي أن يجد أسباب ذلك التغير من خلال تحليل مفصل لبنود الأصول والخصوم المتداولة.

نسب المديونية: من أهم هذه النسب نذكر ما يأتي:

❖ **نسبة القروض إلى مجموع الأموال:** وتسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقرضة في تكوين أموال المؤسسة وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة، وتحسب الرافعة المالية بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$$

❖ **نسبة القروض إلى حق الملكية:** وتسمى أيضا بنسبة الملكية حيث من خلالها يمكن التعرف على مصادر التمويل في المؤسسة ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق}}$$

خلاصة الفصل :

يركز المحور الأول و الثاني على عملية إعداد القوائم المالية، حيث تعتبر هذه القوائم (الميزانية المالية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة) المنتج النهائي للمحاسبة. الهدف هنا هو ضمان العرض الصادق للوضع المالي للمؤسسة، و تحويل البيانات الخام إلى معلومات منظمة و قابلة للقراءة من قبل الأطراف ذات المصلحة.

بمجرد توفر القوائم المالية، ينتقل الفصل إلى مرحلة التحليل المالي عبر أداتين جوهريتين هما: مؤشرات التوازن المالي كرأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة الصافية حيث تهدف هذه المؤشرات إلى التأكد من مدى قدرة المؤسسة على توظيف مواردها الدائمة لتمويل استخداماتها، و ضمان استقرارها المالي في المدى الطويل. أما بالنسبة للأداة الثانية فتتمثل في النسب المالية و التي تعتبر علاقات رياضية بين بنود القوائم المالية تهدف إلى قياس السيولة، الربحية، و الهيكل المالية. تسمح هذه النسب بمقارنة أداء المؤسسة مع سنوات سابقة أو مع منافسيها في نفس القطاع.

إن الربط بين جودة إعداد القوائم المالية و دقة المؤشرات و النسب المالية هو ما يسمح للمديرين و أصحاب القرار رؤية واضحة حول " الصحة المالية " للمؤسسة، مما يسمح بالكشف عن نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لمعالجتها قبل تفاقمها.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة سعيدة

تمهيد:

بعدما تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط ما تم تناوله في الفصل السابق من خلال تقييم الأداء المالي لمؤسسة المواد الكاشطة ABRAS، بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة (الميزانية المالية، جدول حساب النتائج) خلال الفترة (2023 - 2025).

إن الأداء المالي يتم تقييمه بعدة مؤشرات و نسب و تطرقنا إلى ثلاثة مؤشرات مهمين و هما احتياج رأس المال الصافي و احتياج في رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة الصافية، أما بالنسبة للنسب المالية فقد تطرقنا إلى أهم النسب المستخرجة من الميزان المالية و جدول حساب النتائج.

قمنا بتقسيم الجانب التطبيقي إلى مبحثين هما :

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول المؤسسة

المبحث الثاني: عرض الوثائق اللازمة لتطبيق عملية التقييم

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ABRAS باستخدام المؤشرات و النسب المالية

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول المؤسسة**المطلب الأول: تعريف ونشأة مؤسسة ABRAS****أولاً: نشأة مؤسسة ABRAS:**

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكيماويات ENAVA سنة 1982، وفي 5 فيفري 1997 وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسات الجزائرية، وأصبحت أصل ولها فروع من بينها (سعيدة، جيجل، وهران، الشنية) والتي تختص في إنتاج الزجاج والمواد الكاشطة تفرعت ABRAS عن الشركة الأم لتختص في إنتاج الزجاج المواد الكاشطة، وحرصت على إبقاء علاقة التكامل والتعاون بينهما وبين الشركات الأخرى المختصة في إنتاج الزجاج بإتباع استراتيجيات معينة.

ثانياً: تعريف مؤسسة ABRAS:

تعتبر مؤسسة ABRAS فرع من الأصل ENAVA كما سبق ذكره، تقع في ولاية سعيدة بالمنطقة الصناعية طريق الرباحية، لها رأس مال يقدر ب : 174500000 دج و طاقة إنتاجية تعادل 1230 طن/سنة، توظف حوالي 100 عامل وتقوم المؤسسة بإجراء تكوين داخل المؤسسة لمواردها البشرية واستثمارهم لإعطاء العائد الايجابي، أما في حالة العكس فتلجأ المؤسسة إلى إجراءات أخرى تتمثل في تمديد وقت التجربة ومن تمسك أو تسريح.

تتعامل مع مجموعة من الزبائن في مختلف أنحاء الوطن من بينها: عنابة، حاسي مسعود، روية، وهران، تيارت الخ.

ثالثاً : تسمية مؤسسة ABRAS: شركة المنتوجات للمواد الكاشطة Société Des Produit Abrasif

ونعني بكلمة "المواد الكاشطة" تراكم حبيبات كشط ومادة رابطة مجمدة بدرجة حرارة معينة وفقاً لنوعية المادة الرابطة، أي الحبيبات مربوطة فيما بينها بالرابط يتميز المشد بطبيعته التي تعين المسافات ما بين الحبيبات، الحصول على هذه النسبة مرتبطة بنسب الشد، يمكن ضبط الرحي ليقوم بأي عمل بسهولة".

- أخذت المؤسسة اسمها ABRAS من كلمة ABRASIF.
- أما فيما يخص SPA فهي اختصار ل: Société Des Produits Abrasifs

رابعاً: رمزها



الشكل رقم 02 :شعار شركة المواد الكاشطة

بالنسبة للشركة الأم ENEVA فتخصص بإنتاج نوعين من المنتجات، المواد الكاشطة والزجاج وكان رمزها:



الشكل رقم 03 :شعار شركة الأم ENEVA

- أما بالنسبة ل (ABRAS) فهي تختص بإنتاج المواد الكاشطة وقد حافظت على الجزء العلوي للرمز الشركة الأم أي: A
- أما الجزء السفلي من الرمز احتفظت به الفروع الأخرى التي تختص بإنتاج الزجاج.

المطلب الثاني: أهداف ونشاطها الاقتصادي

1. أهدافها:

تسعى مؤسسة ABRAS كأى مؤسسة أخرى لتحقيق أهداف اقتصادية وذلك للوصول إلى الميزة التنافسية واحتلال مكانة مهمة في السوق.

ونذكر من أهدافها:

- السيطرة على السوق من خلال تنويع المنتجات.
- تحقيق الأرباح.
- السمعة والمكانة الاقتصادية في السوق.
- فتح أبواب لعمليات الشراكة في الميادين الإستراتيجية.

2. منتجاتها:

تختص ABRAS spa بإنتاج ثلاث أنواع من المنتجات وهي كالتالي:

الشكل رقم 04: المواد الكاشطة المربوطة ABRASIFS LIES



الشكل رقم 05 :المواد الكاشطة المطبقة ABRASIF APLIQUEES



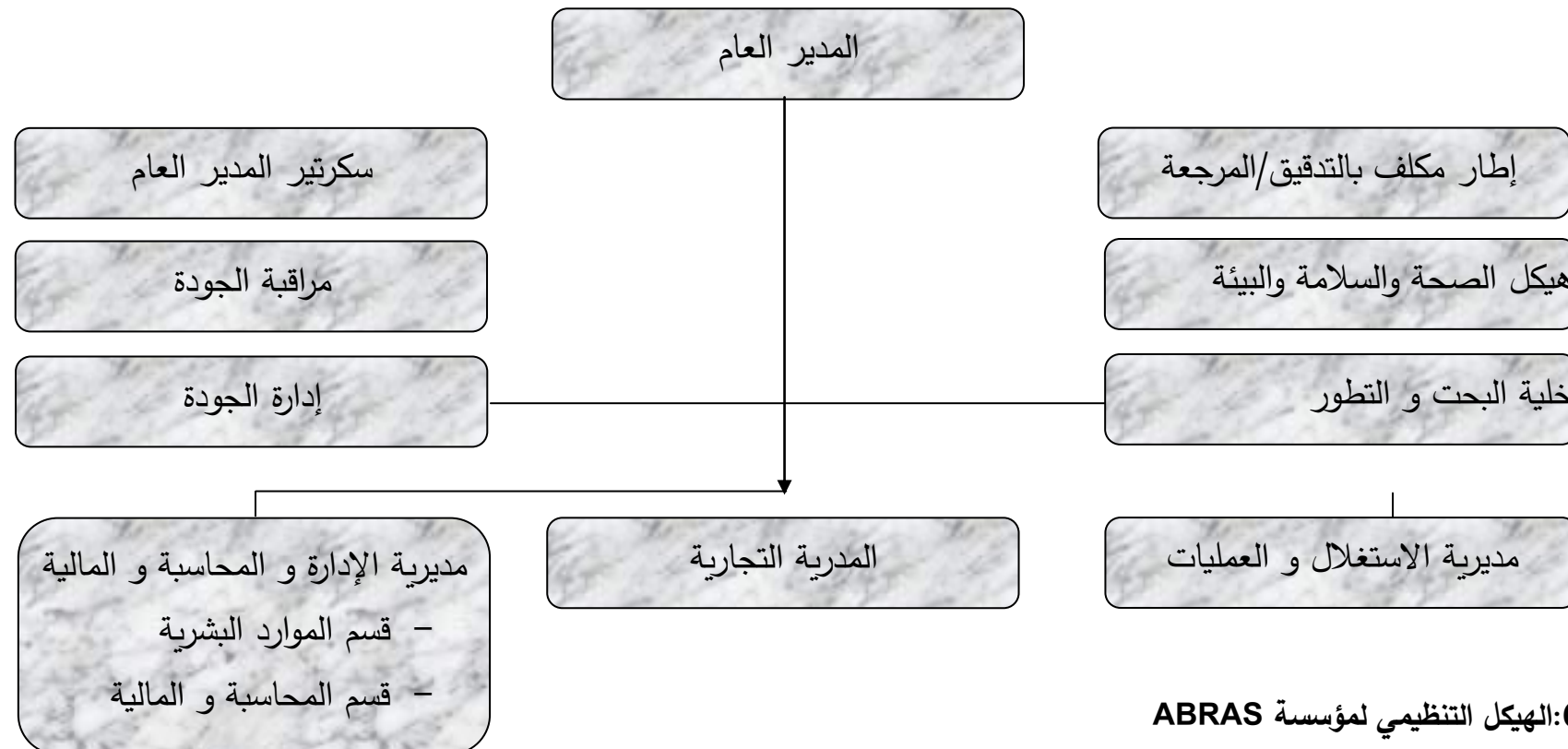
الشكل رقم 06 : حبيبات السفع الرملي GRAIN DE SABLAGE



المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ومصلحة المديرية العامة للمؤسسة

أولاً : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ABRAS

إن وظيفة الهيكل التنظيمي هي تحديد وتوزيع المسؤوليات بالكيفية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملين بها وكافة أعضائها وتحديد العلاقة بين هذه الأعضاء داخل المؤسسة بناء على هذه المسؤوليات وتتكون المؤسسة من مجموعة من المديريات وعلى رأس كل مديرية مسؤول وتتفرع هذه الأخيرة إلى مصالح ولكل مصلحة رئيس خاص بها.



الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ABRAS

ثانيا : مصلحة المديرية العامة

(1) المدير العام : هو المسؤول الأول على المؤسسة له الحرية في إعطاء الأوامر وتحديد وتقرير وتحقيق الاتفاقيات والعقود وإصدار الأوامر والقرارات الخاصة بالمؤسسة وفيما يخص جميع النشاطات.

مهامه:

- تحديد الإستراتيجية العامة للمؤسسة.
- اتخاذ القرارات الكبرى (الاستثمارات، التطوير، التنظيم).
- الإشراف على جميع المديريات.
- ضمان الربحية والأداء العام.
- تمثيل المؤسسة خارجياً (أمام الشركاء، السلطات، الزبائن الكبار).

(2) سكرتير المدير العام: تساعد المدير العام بشكل مباشر.

مهامها:

- تنظيم جدول مواعيد المدير.
- تنظيم الاجتماعات والتنقلات.
- إعداد وحفظ الوثائق الإدارية.
- استقبال المكالمات البريدية والهاتفية.
- التنسيق بين مختلف المصالح.

(3) مراقبة التسيير:

مهامه:

- متابعة الأداء المالي للمؤسسة.
- إعداد الميزانيات.
- تحليل التكاليف والنتائج.
- مقارنة التوقعات بالإنجازات.
- إعداد لوحات القيادة.
- المساعدة في اتخاذ القرار المالي.

(4) مراقبة الجودة:

مهامه:

- تتأكد من مطابقة المنتجات أو الخدمات.
- فحص المواد الأولية والمنتجات النهائية.
- التأكد من احترام المعايير.

- اكتشاف العيوب والنقائص.
- تطبيق الإجراءات التصحيحية.
- تقليل حالات عدم المطابقة.

(5) إدارة الجودة:

مهامه:

- تنظم نظام الجودة داخل المؤسسة.
- وضع إجراءات الجودة.
- تطبيق معايير مثل ISO.
- التحسين المستمر للعمليات.
- تكوين العمال على الجودة.
- إجراء التدقيق الداخلي.

(6) البحث والتطوير:

مهامه:

- تعمل على الابتكار وتحسين المنتجات.
- تطوير منتجات جديدة.
- تحسين المنتجات الحالية.
- القيام بالاختبارات التقنية.
- متابعة التطور التكنولوجي.
- التعاون مع الإنتاج.

(7) الصحة والسلامة والبيئة:

مهامه:

- تضمن السلامة وحماية البيئة.
- الوقاية من حوادث العمل.
- تطبيق قواعد السلامة.
- حماية البيئة.
- تكوين العمال حول المخاطر.
- مراقبة ظروف العمل.

8) مديرية الاستغلال:

مهامها:

- تقوم بتسيير الإنتاج والعمليات.
- تنظيم عملية الإنتاج.
- متابعة الكميات والأجال.
- تسيير الموارد (العمال، الآلات).
- تحسين العمليات الصناعية.
- ضمان استمرارية النشاط.

9) المديرية التجارية:

مهامها:

- تهتم بالمبيعات والسوق.
- تطوير رقم الأعمال.
- البحث عن الزبائن.
- إدارة العلاقات مع العملاء.
- وضع الاستراتيجيات التسويقية.
- متابعة المبيعات والأهداف.

مديرية المحاسبة و المالية و الموارد البشرية: تشمل ثلاث وظائف رئيسية و هي :

المحاسبة والمالية:

- مسك حسابات المؤسسة.
- تسيير الخزينة.
- إعداد القوائم المالية.
- التحليل المالي.

الموارد البشرية:

- توظيف العمال.
- تسيير الرواتب.
- التكوين والتطوير.
- إدارة المسار المهني وحل النزاعات.

المبحث الثاني: عرض القوائم المستعملة في تقييم الأداء المالي

للتفصيل أكثر سنتطرق إلى المطالب التالية :

المطلب الأول: تقديم الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج

جدول رقم 05: الميزانية المالية جانب الأصول لثلاث سنوات

2025	2024	2023	الأصول
			الأصول غير الجارية
			فارق الشراء
76 500,00	110 500.00	144 500,00	التثبيات المعنوية
1 912 735 062,21	1 897 523 188.52	1 907 666 913,97	التثبيات العينية
1 600 000 000,00	1 600 000 000.00	1 600 000 000,00	الأراضي
99 193 104,24	102 165 902.34	105 625 750,02	البناءات
213 541 957,97	195 357 286.18	202 041 163,95	التثبيات العينية الأخرى
-	-		اهتلاك التثبيات العينية الأخرى
-	-		التثبيات جاري انجازها
785 072 ,34	363 278.85	660 000,00	التثبيات المالية
-	-		السندات الموضوعة - المؤسسات المشاركة
-	-		المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة
-	-		السندات الأخرى المثبتة
785 072 ,34	363 278.85	660 000,00	القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية
1 913 596 634,55	1 897 996 967.37	1 908 471 413,97	مجوع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية

190 767 388,91	231 083 663.45	219 376 220,84	المخزونات و المنتجات قيد الصنع
92 328 682,64	127 503 986.94	102 317 121,25	الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة
92 276 382,64	127 238 099.44	96 277 042,46	الزبائن
52 300,00	265 887.50	6 040 078,79	المدينون الآخرون
-	-	-	الضرائب
-	-	-	الأصول الأخرى الجارية
1 502 560,01	36 734 279.05	20 227 085,43	الموجودات و ما يماثلها
-	-	-	توظيفات و أصول مالية جارية
1 502 560,01	36 734 279.05	20 227 085,43	أموال الخزينة
284 598 631,56	395 321 929.44	341 920 427,52	مجموع الأصول الجارية
2 193 070 045,53	2 293 318 896.81	2 255 517 062,07	مجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

1. تحليلًا جانب الأصول:

شهدت التثبيتات المادية (الأصول الثابتة الملموسة) انخفاضًا طفيفًا بين 2023 و2025، مما يدل على تراجع تدريجي في الاستثمارات المادية للمؤسسة. وظلت التثبيتات المالية مستقرة خلال السنوات الثلاث، وهو ما يعكس عدم القيام باستثمارات مالية جديدة مهمة. وسجلت المخزونات انخفاضًا مستمرًا بين 2023 و2025، إلى تحسن في تسيير المخزون. كما عرفت الديون والعملات المشابهة لها ارتفاعًا في سنة 2024 ثم زيادة طفيفة في 2025، مما يدل على ارتفاع المبالغ المستحقة لدى الزبائن أو الأطراف الأخرى.

كما ارتفعت الخزينة (الأموال السائلة) بشكل ملحوظ في 2024 و2025 مقارنة بسنة 2023، وهو ما يعكس تحسن السيولة المتوفرة لدى المؤسسة. أما إجمالي الأصول فقد عرف ارتفاعًا تدريجيًا بين 2023 و2025، مما يعكس تطورًا إيجابيًا في القيمة الإجمالية لموارد المؤسسة.

جدول رقم 06 : الميزانية المالية جانب الخصوم لثلاث سنوات

2025	2024	2023	الخصوم
			<u>رؤوس أموال الخاصة</u>
174 500 000,00	174 500 000.00	174 500 000,00	رأس المال الصادر
-			رأس المال غير المطلوب
16 847 398,82	16 847 398.82	16 847 398,82	العلاوات و الاحتياطات
1 453 845 320,00	1 453 845 320.00	1 453 845 320,00	فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
36 273 245,61	20 237 761.14	15 243 882,61	النتيجة الصافية
382 836 968,05	362 599 206.91	349 445 639,94	رؤوس أموال الخاصة ترحيل من جديد
2 064 302 932,48	2 028 029 686.87	2 009 882 241,37	المجموع
			<u>الخصوم غير الجارية</u>
12 108 710,33	85 446 136.30	-	القروض و الديون المالية
	-		الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
-			الديون الأخرى غير الجارية
11 244 629,79	10 586 675.09	8 797 635,31	المؤونات
23 353 340,12	96 032 811.39	8 797 635,31	مجموع الخصوم غير الجارية 2
			<u>الخصوم الجارية</u>
33 965 718,42	43 495 783.75	37 533 683,16	الموردون و الحسابات الملحقة
5 586 635,29	1 576 389.04	779 485,28	الضرائب
127 228 142,88	124 183 575.22	135 613 566,37	الديون الأخرى

1080 292,88	650,54	463 434,04	خزينة الخصوم
167 860 789,47	169 256 398.55	174 390 168,85	مجموع الخصوم الجارية 3
2 255 517 062,07	2 293 318 896.81	2 193 070 045,53	المجموع العام للخصوم
المصدر : من إعداد الطالب بناءً على وثائق المؤسسة			

2. تحليل جانب الخصوم:

يبين تحليل الخصوم وجود استقرار نسبي في الأموال الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025. حيث بقي رأس المال المصدر ثابتاً بقيمة 174 500 000,00 دج خلال السنوات الثلاث، مما يعكس استقرار هيكل رأس مال المؤسسة.

كما عرفت الاحتياطات والنتائج المرحلة استقراراً، خاصة فارق إعادة التقييم الذي بقي في حدود 1 453 845 320,00 دج طوال الفترة. في المقابل، سجلت النتيجة الصافية ارتفاعاً معتبراً، إذ انتقلت من 15 243 882,61 دج سنة 2023 إلى 20 237 761.14 دج سنة 2024 ثم إلى 382 836 968,05 دج سنة 2025، وهو ما يدل على تحسن واضح في مردودية المؤسسة.

وبالتالي، عرف مجموع الأموال الخاصة تطوراً إيجابياً، حيث ارتفع من 2 009 882 241,37 دج سنة 2023 إلى 2 028 029 686.87 دج سنة 2024 ثم إلى 2 064 302 932,48 دج سنة 2025.

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية، فقد شهدت ارتفاعاً خلال سنة 2024 نتيجة ظهور قروض وديون مالية بقيمة 85 446 136.30 دج، قبل أن تنخفض بشكل كبير سنة 2025 لتصل إلى 11 244 629,79 دج، مما يعكس تراجع الالتزامات طويلة الأجل.

فيما يخص الخصوم الجارية، فقد ارتفعت ديون الموردين والحسابات الملحة بين سنتي 2023 و2024 ثم انخفضت سنة 2025، حيث انتقلت من 37 533 683,16 دج إلى 43 495 783,75 دج ثم إلى 33 965 718,42 دج. بالمقابل، سجلت الديون الجارية الأخرى ارتفاعاً سنة 2025 لتصل إلى 23 353 340,12 دج.

بصفة عامة، تُظهر بنية الخصوم تحسن الوضعية المالية للمؤسسة سنة 2025، من خلال ارتفاع الأموال الخاصة وتراجع الديون طويلة الأجل.

جدول رقم 07 : إعادة معالجة الميزانية المالية جانب الأصول لثلاث سنوات

2025	2024	2023	
76 500,00	110 500,00	144 500,00	التبittات المعنوية
1 912 735 062,21	1 897 523 188,52	1 907 666 913,97	التبittات العينية
785 072,34	363 278,85	660 000,00	التبittات المالية
1 913 596 634,55	1 897 996 967,37	1 908 471 413,97	صافي الأصول الحقيقية لأكثر من سنة
219 376 220,84	231 083 663,45	190 767 388,91	المخزونات و المنتجات قيد الصنع
102 317 121,25	127 503 986,94	92 328 682,64	الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة
20 277 085,43	36 734 279,05	1 502 560,01	الموجودات و ما يماثلها
341 920 427,52	395 321 929,44	284 598 631,56	صافي الأصول الحقيقية لأقل من سنة
2 255 517 062,07	2 293 318 896,81	2 193 070 045,53	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

جدول رقم 08 : إعادة معالجة الميزانية المالية جانب الخصوم لثلاث سنوات

2025	2024	2023	
2 064 302 932,48	2 028 029 686,87	2 009 882 421,37	رأس المال الخاص
23 353 340,12	96 032 811,39	8 797 635,31	الخصوم غير الجارية
2 087 656 272,60	2 124 062 498,26	2 018 679 876,68	صافي الخصوم الحقيقية لأكثر من سنة
167 860 789,47	169 256 398,55	174 390 168,85	الخصوم الجارية
167 860 789,47	169 256 398,55	174 390 168,85	صافي الخصوم الحقيقية لأقل من سنة
2 255 517 062,07	2 293 318 896,81	2 193 070 045,53	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

• تحليل الأصول (هيكلية الاستخدامات)

يسمح تحليل الأصول بدراسة كيفية توزيع استثمارات المؤسسة بين الاستخدامات الدائمة والعناصر المرتبطة بالنشاط الجاري. وتنقسم الأصول إلى قسمين رئيسيين: الأصول لأكثر من سنة (الأصول الثابتة) والأصول لأقل من سنة (الأصول المتداولة).

أ- الأصول الحقيقية لأكثر من سنة

تشمل هذه الفئة التثبيات المعنوية والمادية والمالية بعد إجراء التعديلات المحاسبية اللازمة. انتقلت الأصول الحقيقية لأكثر من سنة من 1 908,47 مليون دج سنة 2023 إلى 1 897,99 مليون دج سنة 2024، ثم سجلت ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى 1 913,59 مليون دج سنة 2025. تمثل هذه الأصول الجزء الأكبر من إجمالي الأصول، حيث بلغت حوالي 85% سنة 2025. ويعكس ذلك اعتماد المؤسسة بشكل كبير على الاستثمارات الدائمة، خاصة التثبيات المادية. كما يدل على أهمية الوسائل والتجهيزات الضرورية لضمان استمرارية النشاط وتطويره.

ب- الأصول الحقيقية لأقل من سنة

تشمل هذه الفئة أساساً المخزونات، حقوق الزبائن، إضافة إلى الخزينة. عرفت الأصول قصيرة الأجل ارتفاعاً ملحوظاً بين سنتي 2023 و 2024، حيث انتقلت من 284,59 مليون دج إلى 395,32 مليون دج. ثم انخفضت نسبياً سنة 2025 لتصل إلى 341,92 مليون دج، مع بقائها في مستوى أعلى مقارنة بسنة 2023. يرجع هذا التطور أساساً إلى تغير المخزونات والخزينة. فقد بلغت المخزونات أعلى مستوى لها سنة 2024 قبل أن تنخفض سنة 2025، وهو ما يفسر بتغير في وتيرة المبيعات. كما شهدت الخزينة تحسناً واضحاً ابتداءً من سنة 2024، حيث انتقلت من 1,50 مليون دج سنة 2023 إلى 36,73 مليون دج سنة 2024، ثم استقرت عند 20,27 مليون دج سنة 2025. ويعكس هذا التطور تحسن السيولة الفورية وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

• تحليل الخصوم (هيكلية الموارد)

يسمح تحليل الخصوم بتحديد مصادر تمويل المؤسسة وتقييم درجة استقلاليتها المالية. وتنقسم الخصوم إلى موارد دائمة وديون قصيرة الأجل.

أ- الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل

تشمل هذه الفئة أساساً الأموال الخاصة والديون غير الجارية. سجلت الموارد الدائمة تطوراً إيجابياً خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 2 018.67 مليون دج سنة 2023 إلى 2 124.06 مليون دج سنة 2024، ثم إلى 2 087.65 مليون دج سنة 2025.

تتمتع المؤسسة بهيكل مالي قوي يعتمد أساسًا على الأموال الخاصة، التي تمثل الجزء الأكبر من الموارد الدائمة. ويُظهر ذلك استقلالية مالية جيدة وضعف الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل. كما أن انخفاض مستوى الديون غير الجارية يعكس متانة الوضع المالي للمؤسسة.

ب- الديون قصيرة الأجل

تشمل الديون قصيرة الأجل أساسًا ديون الموردين والديون الجبائية والاجتماعية، بقيت هذه الديون مستقرة نسبيًا خلال السنوات الثلاث محل الدراسة، حيث انتقلت من 174,39 مليون دج سنة 2023 إلى 169,25 مليون دج سنة 2024، ثم إلى 167,86 مليون دج سنة 2025. يعكس استقرار الديون قصيرة الأجل حسن تسيير المؤسسة لالتزاماتها تجاه شركائها ودائنيها. كما أن التحسن المسجل في الخزينة على مستوى الأصول يدل على امتلاك المؤسسة لقدرة جيدة على تسديد ديونها قصيرة الأجل دون مواجهة صعوبات مالية كبيرة.

جدول رقم 09 : إعادة معالجة الميزانية المالية جانب الأصول لثلاث سنوات

الأصول	2023	2024	2025
صافي الأصول الحقيقية لأكثر من سنة	1 908 471 413,97	1 897 996 967,37	1 913 596 634,55
صافي الأصول الحقيقية لأقل من سنة	284 598 631,56	395 321 929,37	341 920 427,52
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	190 767 388,91	231 083 663,45	219 376 220,84
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة	92 328 682,64	127 503 986,94	102 317 121,25
الموجودات و ما يماثلها	1 502 560,01	36 734 279,05	20 277 085,43
المجموع	2 193 070 045,53	2 293 318 896,81	2 255 517 062,07

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

جدول رقم 10 : إعادة معالجة الميزانية المالية جانب الخصوم لثلاث سنوات

	2023	2024	2025
رأس المال الخاص	2 009 882 241,37	2 028 029 686,87	2 064 302 932,48
ديون طويلة الأجل	8 797 635,31	96 032 811,39	23 353 340,12
صافي الخصوم الحقيقية لأكثر من سنة	2 018 679 876,68	2 124 062 498,26	2 087 656 272,60
الخصوم الجارية	174 390 168,85	169 256 398,55	167 860 789,47
صافي الخصوم الحقيقية لأقل من سنة	174 390 168,85	169 256 398,55	167 860 789,47
المجموع	2 193 070 045,53	2 293 318 896,81	2 255 517 062,07

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

يرتكز هذا التحليل على القوائم المالية المعدلة للسنوات 2023 و 2024 و 2025. لقد عرف مجموع الميزانية ارتفاعاً بين سنتي 2023 و 2024، ثم سجل انخفاضاً طفيفاً سنة 2025. ورغم هذا الانخفاض البسيط، تبقى الوضعية المالية للمؤسسة مستقرة بشكل عام. كما أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات طويلة الأجل وتمول جزءاً كبيراً من نشاطها بواسطة مواردها الخاصة.

1. تحليل الأصول

يسمح تحليل الأصول بمعرفة كيفية استثمار المؤسسة لأموالها وكيفية تسيير مواردها.

أ. الأصول طويلة الأجل:

تمثل الأصول طويلة الأجل الجزء الأكبر من الميزانية. وقد بقيت شبه مستقرة خلال السنوات الثلاث المدروسة، حيث بلغت 1.913 مليار دينار جزائري سنة 2025. وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك تجهيزات ومعدات ومنشآت مهمة ضرورية لممارسة نشاطها. وبما أن هذه الأصول تمثل حوالي 85% من مجموع الميزانية، فإن ذلك يبين أن نشاط المؤسسة يتطلب استثمارات كبيرة. أما الارتفاع المسجل سنة 2025 فقد يدل على قيام المؤسسة باستثمارات جديدة بهدف تطوير نشاطها.

ب. الأصول قصيرة الأجل :

تشمل الأصول قصيرة الأجل المخزونات، والحقوق، والخزينة.

• المخزونات

عرفت المخزونات ارتفاعاً بين 2023 و 2024، ثم سجلت انخفاضاً طفيفاً سنة 2025. ويمكن اعتبار هذا الانخفاض مؤشراً إيجابياً، لأنه قد يدل على تحسن عملية بيع المنتجات وعلى تسيير أفضل للمخزون.

• الحقوق (الديون لدى الزبائن) :

تمثل الحقوق الأموال التي يدين بها الزبائن للمؤسسة. بعد ارتفاعها سنة 2024، انخفضت الحقوق سنة 2025. وهذا يدل على أن المؤسسة حسّنت عملية تحصيل ديونها وأصبحت تسترجع أموالها من الزبائن بشكل أسرع.

• الخزينة:

تمثل الخزينة الأموال المتوفرة لدى المؤسسة سواء في الصندوق أو في الحسابات البنكية. كانت الخزينة ضعيفة سنة 2023، ثم ارتفعت بشكل كبير سنة 2024 قبل أن تنخفض قليلاً سنة 2025. وهذا يدل على تحسن الوضعية المالية للمؤسسة وامتلاكها لسيولة أفضل مقارنة بالسنوات السابقة.

2. تحليل الخصوم

يسمح تحليل الخصوم بفهم كيفية تمويل المؤسسة لنشاطها.

أ) الموارد الدائمة

عرفت الموارد الدائمة ارتفاعاً طفيفاً بين 2023 و 2025. ويتكون الجزء الأكبر من هذه الموارد من الأموال الخاصة، أي الأموال التي تعود للمؤسسة وللشركاء. في المقابل، انخفضت الديون طويلة الأجل بشكل كبير سنة 2025. وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد كثيراً على البنوك، بل تمول استثماراتها أساساً بمواردها الخاصة. كما أن انخفاض الديون يدل على أن المؤسسة قامت بتسديد جزء مهم من قروضها.

ب) الديون قصيرة الأجل

بقيت الديون قصيرة الأجل شبه مستقرة خلال السنوات الثلاث. وهذا الاستقرار يدل على أن المؤسسة تتحكم جيداً في ديونها قصيرة الأجل ولا تواجه صعوبات كبيرة في تسديد التزاماتها.

جدول رقم 11 : الميزانية المالية حسب الكتل الكبرى جانب الأصول لثلاث سنوات

الأصول						المبالغ					
2023			النسبة			2024			النسبة		
2025			النسبة			2025			النسبة		
1 908 471 413,97			%87			1 897 996 967,37			%83		
284 598 631,56			%13			395 321 929,37			%17		
2 293 318 896,81			100			2 293 318 896,81			100		
صافي الأصول الحقيقية لأكثر من سنة						1 913 596 634,55			%85		
صافي الأصول الحقيقية لأقل من سنة						341 920 427,52			%15		
المجموع						2 255 517 062,07			100		

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

جدول رقم 12 : الميزانية المالية حسب الكتل الكبرى جانب الخصوم لثلاث سنوات

الخصوم						المبالغ					
2023			النسبة			2024			النسبة		
2025			النسبة			2025			النسبة		
2 018 679 876,68			%92			2 124 062 498,26			%93		
174 390 168,85			%8			169 256 398,55			%7		
2 293 318 896,81			100			2 293 318 896,81			100		
صافي الخصوم الحقيقية لأكثر من سنة						2 087 656 272,60			%93		
صافي الخصوم الحقيقية لأقل من سنة						167 860 789,47			%7		
المجموع						2 255 517 062,07			100		

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

1. التحليل الهيكلي لجانب الأصول

تمثل الأصول كل ما تملكه المؤسسة، وتنقسم إلى أصول طويلة الأجل وأصول قصيرة الأجل.

الأصول طويلة الأجل:

تمثل الجزء الأكبر من الأصول بنسبة 87% سنة 2023، و83% سنة 2024، ثم 85% سنة 2025. وهذا يدل على أن المؤسسة تستثمر بشكل كبير في التثبيات مثل المباني والتجهيزات ووسائل العمل. وبالتالي فإن نشاط المؤسسة يعتمد أساسًا على وسائل دائمة وطويلة الأجل.

الأصول قصيرة الأجل:

تمثل 13% سنة 2023، ثم ارتفعت إلى 17% سنة 2024، وبعدها انخفضت إلى 15% سنة 2025. وتشمل هذه الأصول المخزونات، وحقوق المؤسسة لدى الزبائن، والسيولة النقدية. وارتفاعها سنة 2024 يعني أن المؤسسة كانت مخزونات أكبر خلال تلك السنة.

2. تحليل الهيكلي لجانب الخصوم (مصادر تمويل المؤسسة)

تمثل الخصوم مصادر الأموال التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل نشاطها.

الموارد طويلة الأجل:

تمثل حوالي 92% إلى 93% من إجمالي الخصوم خلال السنوات الثلاث. وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الموارد المستقرة مثل الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل، مما يعكس استقرارًا ماليًا جيدًا.

الديون قصيرة الأجل:

بقيت ضعيفة حيث تراوحت بين 7% و8% فقط من إجمالي الخصوم. وهذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد كثيرًا على الديون المستحقة في المدى القصير، مما يقلل من المخاطر المالية.

الخلاصة العامة

يبين التحليل أن المؤسسة تتمتع بهيكل مالي متوازن. فالموارد طويلة الأجل كافية لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا يعني احترام مبدأ التوازن المالي. وبالتالي يمكن القول إن المؤسسة تتمتع باستقرار وصلابة مالية، مع انخفاض مستوى المخاطر المالية على المدى القصير.

جدول رقم 13 : جدول حساب النتائج ثلاث سنوات

2025	2024	2023	
260 673 710,85	210 661 504,16	161 003 483,05	رقم الأعمال
4 101 097,89	5 115 991,76	-1 820 252,10	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
-	318 746,41	193 439,51	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
264 774 808,75	216 096 242,33	159 376 670,46	إنتاج السنة المالية
-109 781 794,18	-88 466 846,40	-58 572 068,77	المشتريات المستهلكة
-14 029 749,88	-14 849 995,43	-11 968 272,43	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
-123 811 544,06	-103 316 841,83	-70 540 341,20	استهلاك السنة المالية
140 963 264,69	112 779 400,50	88 836 329,26	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-85 963 063,24	-72 004 854,92	-63 845 392,83	أعباء المستخدمين
-31 213,03	-45 571,70	-78 564,91	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
54 968 989,42	40 728 973,88	24 912 371,52	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
470 684,71	136 719,65	2 116 773,89	المنتجات العملية الأخرى
-854 703,69	-1 128 972 ,75	-1 242 983,30	الأعباء العملية الأخرى
-16 709 685,11	-15 215 190,13	-11 637 276,02	المخصصات للاهلاكات و المؤونات
-	-	-976 044,00	استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
37 875 285,33	24 521 530,65	15 124 930,09	النتيجة العملية
230 347,24	162 719,31	182 518,66	المنتجات المالية

الأعباء المالية	-63 566,14	4 446 488,82	-1 821 886,96
النتيجة المالية	118 952,52	4 283 769,51	-1 591 539,72
النتيجة العادية قبل الضرائب	15 243 882,61	20 237 761,14	36 283 745,61
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-10 500,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	162 652 007,01	216 395 681,29	265 475 840,70
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-147 408 124,40	-196 157 920,15	-229 202 595,09
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	15 243 882,61	20 237 761,14	36 273 245,61
العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)	-	-	-
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)	-	-	-
النتيجة غير العادية	-	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية	15 243 882,61	20 237 761,14	36 273 245,61
حصة الشركات الموضوعة المعادلة في النتيجة الصافية	-	-	-
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)	-	-	-
منها حصص ذوي الأقلية (1)	-	-	-
حصص المجمع (1)	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

1. النشاط ورقم الأعمال :

يشهد النشاط الإجمالي للمؤسسة نمواً قوياً:

- رقم الأعمال: انتقل من 161.00 مليون دج في سنة 2023 إلى 210.66 مليون دج في سنة 2024، ليبلغ 260.67 مليون دج في سنة 2025. ويمثل هذا زيادة صافية تقارب 62% على مدار الفترة كاملة.
- إنتاج السنة المالية: اتبع نفس الاتجاه الإيجابي، حيث ارتفع من 159.37 مليون دج (2023) إلى 264.77 مليون دج (2025).

2. القيمة المضافة والتحكم في التكاليف

- استهلاك السنة المالية: ارتفعت الاستهلاكات (مشتريات المواد الأولية، الخدمات الخارجية) منطقياً مع زيادة النشاط، حيث انتقلت من 70.54 مليون دج في سنة 2023 إلى 123.81 مليون دج في سنة 2025.
- القيمة المضافة للاستغلال : على الرغم من ارتفاع الأعباء، إلا أن القيمة المضافة التي حققتها المؤسسة شهدت نمواً قوياً:
- ❖ سنة 2023 : 88.83 مليون دج
- ❖ سنة 2024 : 112.77 مليون دج
- ❖ سنة 2025 : 140.96 مليون دج

- 3. الفائض الإجمالي عن الاستغلال : بعد طرح أعباء المستخدمين (التي ارتفعت من 63.8 مليون دج إلى 85.9 مليون دج)، ارتفع الفائض الإجمالي للاستغلال من 24.91 مليون دج (2023) إلى 54.96 مليون دج (2025) أي أن هذا الفائض تضاعف بأكثر من مرتين في ظرف سنتين.

- النتيجة العملية: تتبع مساراً تصاعدياً :
- ❖ سنة 2023 : 15.12 مليون دج
- ❖ سنة 2024 : 24.52 مليون دج
- ❖ سنة 2025 : 37.87 مليون دج

4. الأداء المالي والنتيجة الصافية

النتيجة المالية: في سنة 2023، كانت إيجابية قريباً من التوازن (+118 952,52 دج)

- في سنة 2024، سجلت ذروة استثنائية بلغت 4.28 مليون دج (بفضل منتوجات مالية مرتفعة جداً بلغت 4.44 مليون دج)
- في سنة 2025، تحولت إلى سالبة بشكل ملحوظ (-1.59 مليون دج) بسبب الارتفاع الكبير في الأعباء المالية (1.82 مليون دج)

• النتيجة الصافية للسنة المالية :

- سنة 2023: 15.24 مليون دج
- سنة 2024: 20.23 مليون دج
- سنة 2025: 36.27 مليون دج (بعد خصم ضرائب واجبة الدفع بقيمة 10,500 دج)

الخلاصة العامة :

إن تطور جدول حساب النتائج يعتبر إيجابياً للغاية. المؤسسة في مرحلة نمو كامل. فقد تضاعفت ربحيتها النهائية (النتيجة الصافية) بأكثر من مرتين بين سنتي 2023 و 2025، مدفوعة أساساً بالأداء الممتاز لنشاطها التجاري و العملياتي. نقطة الحذر الوحيدة لعام 2025 تكمن في (تراجع النتيجة المالية) بسبب (ارتفاع الأعباء المالية / الديون)، لكن تم تعويض هذا التراجع وزيادة بفضل قوة أداء الاستغلال والنشاط العملياتي.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن و النسب

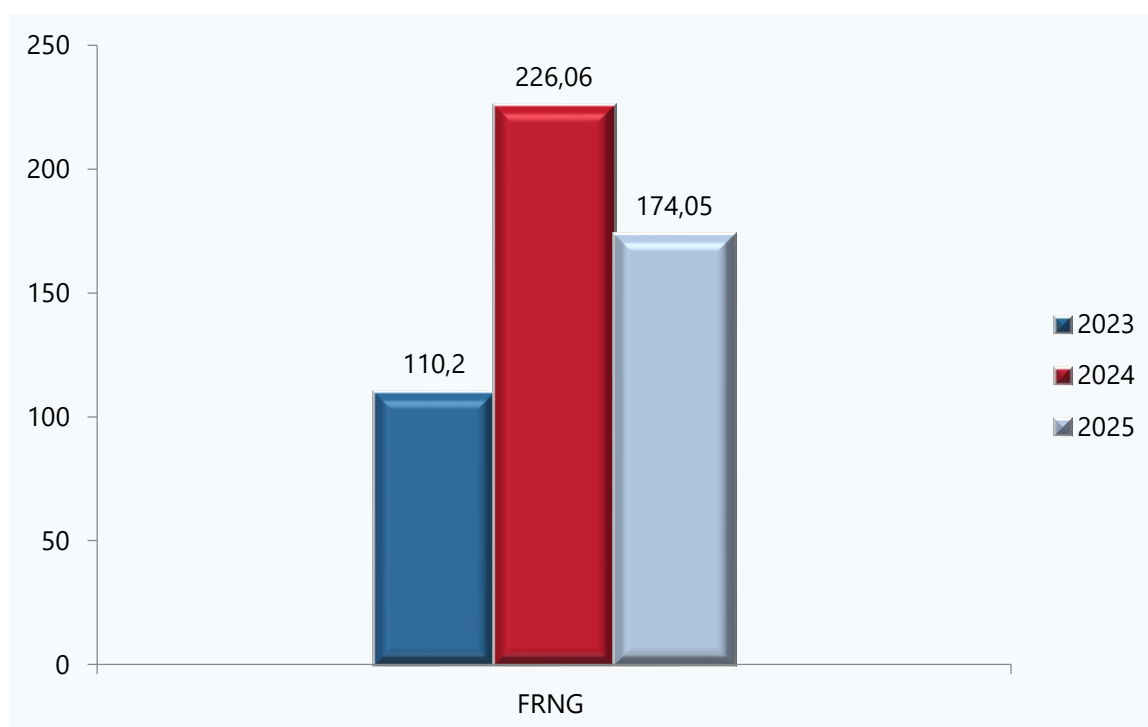
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أولاً: التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي

جدول رقم 14: حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

2025	2024	2023	
2 087 656 272,60	2 124 062 498,26	2 018 679 876,68	صافي الخصوم الحقيقية لأكثر من سنة
1 913 596 634,55	1 897 996 967,37	1 908 471 413,97	صافي الأصول الحقيقية لأكثر من سنة
174 059 638,05	226 065 530,89	110 208 462,71	رأس المال العامل الصافي الإجمالي

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

يُظهر تحليل البيانات أن الوضعية المالية للمؤسسة تبقى سليمة بشكل عام خلال كامل الفترة المدروسة، رغم وجود بعض التغيرات من سنة إلى أخرى.

خلال السنوات الثلاث، يبقى رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) موجبًا، مما يعني أن المؤسسة تمتلك دائمًا هامش أمان مالي يسمح لها بتغطية دورة الاستغلال.

وقد بلغ هذا المؤشر 110.21 مليون في سنة 2023، ثم ارتفع بشكل كبير إلى 226.07 مليون في سنة 2024، قبل أن ينخفض إلى 174.06 مليون في سنة 2025. هذا التطور يؤكد أن الهيكل المالي للمؤسسة يبقى قويًا ومستقرًا.

• تحسن واضح في سنة 2024:

تُعتبر سنة 2024 سنة إيجابية بامتياز، حيث سجل فيها رأس المال العامل ارتفاعًا كبيرًا بنسبة 105.13% أي ما يعادل +115.86 مليون. ويرجع هذا الارتفاع أساسًا إلى زيادة الموارد الدائمة، وهو ما قد يعكس اللجوء إلى قروض طويلة الأجل. كما ساهم الانخفاض الطفيف في الأصول الثابتة في دعم هذا التحسن.

• تراجع في سنة 2025 مع استمرار النشاط الاستثماري:

في سنة 2025، سجل رأس المال العامل انخفاضًا بنسبة تقارب 23% مقارنة بسنة 2024، ليصل إلى 174.06 مليون. ويعود هذا التراجع إلى عاملين أساسيين: انخفاض في الموارد الدائمة من جهة، وارتفاع في الاستثمارات في الأصول الثابتة من جهة أخرى، مما يدل على أن المؤسسة قامت بإعادة تنشيط سياستها الاستثمارية.

الخلاصة

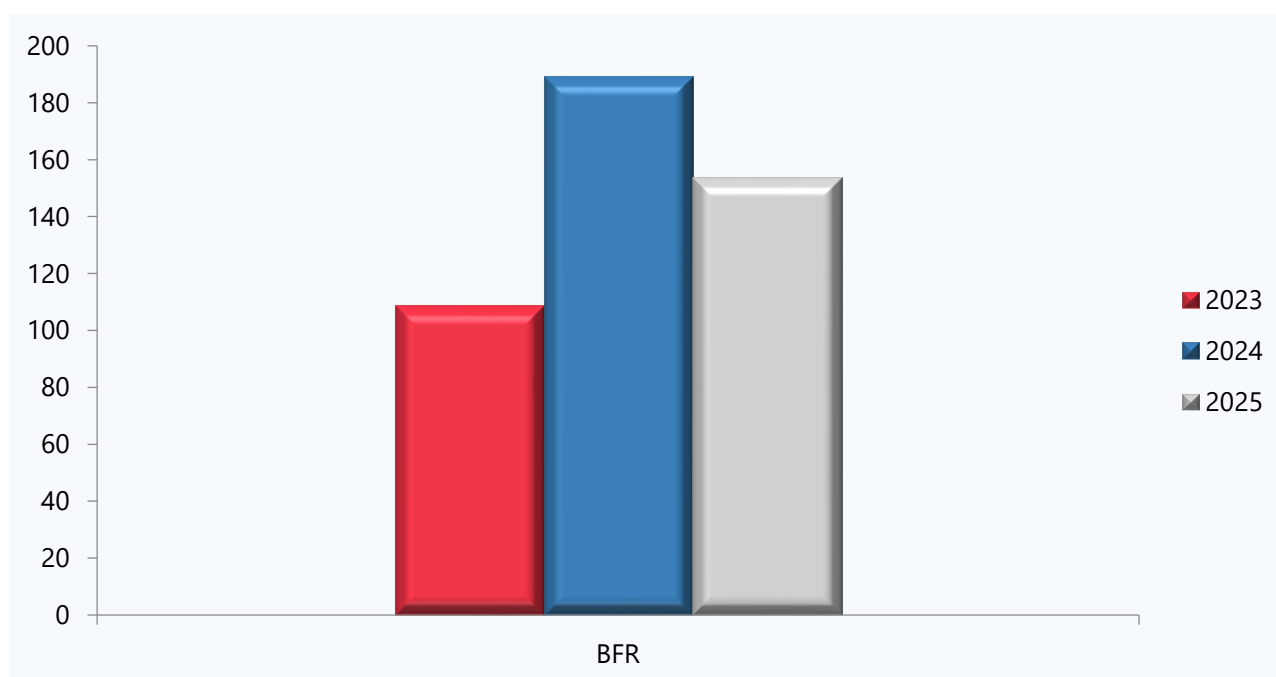
رغم التراجع المسجل في سنة 2025 بعد الذروة التي تحققت في 2024، فإن الوضعية تبقى إيجابية بشكل عام. مقارنة بسنة 2023، سجل رأس المال العامل تحسنًا يقارب 58%، مما يؤكد تحسنًا مستدامًا في الهيكل المالي للمؤسسة. وبالتالي، تحتفظ المؤسسة بقاعدة مالية قوية وقدرة جيدة على التكيف مع مختلف التغيرات.

ثانيا : التحليل بواسطة الاحتياج في رأس المال العامل

جدول رقم 15: حساب احتياج في رأس المال العامل

2025	2024	2023	
219 376 220,84	231 083 663,45	190 767 388,91	المخزونات و المنتجات قيد الصنع
+	+	+	+
102 317 121,94	127 503 986,94	92 328 682,64	مجموع الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة
-	-	-	-
167 860 789,47	169 256 398,55	174 390 168,85	ديون اقل من سنة
153 832 552,62	189 331 251,84	108 705 902,70	احتياج في رأس المال العامل

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

أ. المخزونات والمنتجات قيد الصنع

تمثل هذه الفقرة قيمة البضائع أو المواد الأولية أو المنتجات التي تكون قيد التصنيع داخل المؤسسة.

- سنة 2023 : 190 767 388,91 دج
- سنة 2024 : 231 083 663,45 دج (ارتفاع قوي +38,1%)
- سنة 2025 : 219 376 220,84 دج (انخفاض كبير -19,8%)

شهدت المؤسسة ارتفاعاً كبيراً في المخزونات خلال سنة 2024، مما أدى إلى تجميد جزء مهم من الأموال. أما في سنة 2025، فقد تمكنت من تحسين تسيير المخزون وتقليصه بشكل طفيف، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على تحسين السيولة.

ب. إجمالي الديون والحقوق المماثلة

تمثل هذه الفقرة الأموال التي يدين بها الزبائن أو المدينون للمؤسسة على المدى القصير.

- سنة 2023 : 92 328 682,64 دج
- سنة 2024 : 127 503 986, 94 (ارتفاع قوي +38,1%)
- سنة 2025 : 102 317 121, 94 (انخفاض كبير -19,8%)

في سنة 2024، ارتفعت الديون المستحقة على الزبائن بشكل كبير، مما قد يعكس تأخراً في التحصيل. أما في سنة 2025، فإن الانخفاض الملحوظ يدل على تحسن عملية تحصيل الديون واسترجاع الأموال من الزبائن.

ج. الديون قصيرة الأجل (ديون أقل من سنة)

هي الديون التي يجب على المؤسسة تسديدها خلال فترة قصيرة، وخاصة تجاه الموردين.

- سنة 2023 : 174 390 168,85 دج
- سنة 2024 : 169 256 398,55 دج (انخفاض طفيف -2,9%)
- سنة 2025 : 167 860 789,47 دج (استقرار نسبي -0,8%)

تظل الديون قصيرة الأجل مستقرة نسبياً خلال السنوات الثلاث، مما يدل على اعتماد المؤسسة على تمويل الموردين بشكل منتظم ومستمر لدعم نشاطها.

الخلاصة العامة :

لـ سنة 2024 (إنذار مالي) :

ارتفعت احتياجات التمويل بشكل كبير (+74%) نتيجة تزامن ارتفاع المخزونات والديون المستحقة على الزبائن، مع انخفاض طفيف في ديون الموردين. هذا الوضع أدى إلى تجميد كبير في السيولة المالية للمؤسسة.

لـ سنة 2025 (تحسن واضح):

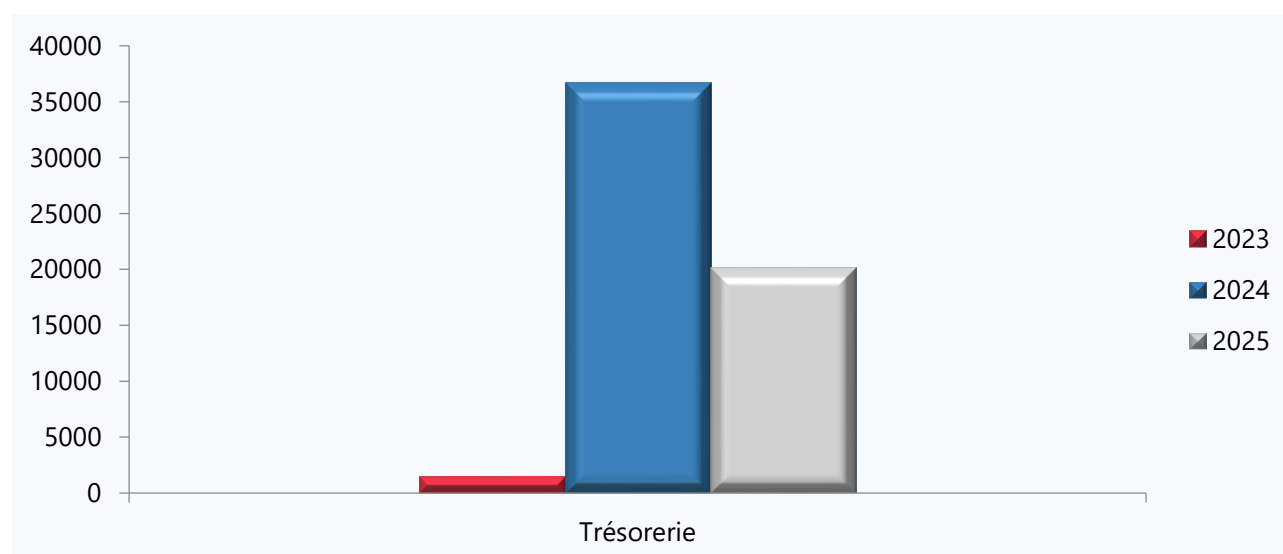
تحسنت الوضعية بشكل ملحوظ، حيث انخفضت احتياجات التمويل بحوالي 19%. ويعود ذلك إلى تحسين تسير المخزون وتسريع عملية تحصيل الديون من الزبائن. تبقى احتياجات التمويل موجبا خلال السنوات الثلاث، وهو أمر طبيعي في المؤسسات التجارية أو الصناعية. لكن بعد سنة 2024 الصعبة من حيث السيولة، تُظهر سنة 2025 تحسناً واضحاً في التسيير المالي على المدى القصير، مع تحكم أفضل في دورة الاستغلال.

ثالثاً: التحليل بواسطة الخزينة الصافية

جدول رقم 16: حساب التوازن المالي الفوري (الخزينة الصافية)

2025	2024	2023	
174 059 638,05	226 065 530,89	110 208 462,71	رأس المال العامل الصافي
153 832 552,62	189 331 251,84	108 705 902,70	الاحتياج في رأس المال العامل
20 227 085,43	36 734 279,05	1 502 560,01	صافي الخزينة

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

يُبين الجدول تطور الخزينة الصافية للمؤسسة خلال السنوات 2023 و 2024 و 2025. وتُمثل الخزينة الصافية الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وهي مؤشر مهم لقياس قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية قصيرة الأجل وتوفير السيولة اللازمة لممارسة نشاطها.

تطور الخزينة الصافية

في سنة 2023 بلغت الخزينة الصافية 560,01 502 1 دج وكانت موجبة، وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك فائضاً بسيطاً من السيولة يسمح لها بتغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

في سنة 2024 ارتفعت الخزينة الصافية بشكل كبير لتصل إلى 36 734 279,05 دج، وهو ما يعكس تحسناً واضحاً في الوضعية المالية للمؤسسة نتيجة ارتفاع رأس المال العامل مقارنة باحتياجات الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة أصبحت تمتلك هامش أمان مالي أفضل وقدرة أكبر على تمويل نشاطها.

أما في سنة 2025 فقد انخفضت الخزينة الصافية إلى 20 227 085,43 دج، لكنها بقيت موجبة. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بارتفاع احتياجات الاستغلال. ورغم هذا التراجع، تبقى المؤسسة في وضعية مالية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

بصفة عامة، بقيت الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على وجود توازن مالي جيد على المدى القصير وعدم معاناة المؤسسة من مشاكل كبيرة في السيولة. كما أن المؤسسة تمتلك موارد كافية لتمويل نشاطها اليومي بشكل عادي.

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

• التحليل بواسطة نسب التسيير

جدول رقم 17: حساب نسب التسيير

نسب التسيير				
2025	2024	2023	الصيغة	طبيعة النسبة
<u>50 012 206,70</u>	<u>49 658 021,11</u>	<u>12 082 606,64</u>	رقم الأعمال n - رقم الأعمال n-1	معدل نمو رقم الأعمال
210 661 504,16	161 003 483,05	148 920 876,41	رقم الأعمال n-1	
24%	%31	%8		
<u>28 183 864,19</u>	<u>23 943 071,24</u>	<u>2 935 877,99</u>	قيمة مضافة n - قيمة مضافة n-1	معدل نمو القيمة المضافة
112 779 400,50	88 836 329,26	85 900 451,27	قيمة مضافة n-1	
%25	%27	%3		
<u>140 963 264,69</u>	<u>112 779 400,50</u>	<u>88 836 329,26</u>	القيمة المضافة	معدل التكامل
260 673 710,86	210 661 504,16	161 003 483,05	رقم الأعمال خارج الرسم	
%54	%54	%55		
<u>85 963 063,24</u>	<u>72 004 854,92</u>	<u>63 845 392,83</u>	أعباء المستخدمين	توزيع القيمة المضافة
140 963 264,69	112 779 400,50	88 836 329,26	قيمة المضافة	(عامل العمل)
%61	64%	%72		

توزيع القيمة المضافة (عامل رأس المال)	<u>الفائض الإجمالي عن الاستغلال</u> القيمة المضافة للاستغلال	<u>24 912 371,52</u> 88 836 329,26 %28	<u>40 728 973,88</u> 112 779 400,50 36%	<u>54 968 989,42</u> 140 963 264,69 %39
متوسط مدة ائتمان الموردين	<u>الموردون و الحسابات الملحقه</u> استهلاك السنة المالية	<u>37 533 683,16</u> 70 540 341,20 192 يوم	<u>43 495 783,75</u> 103 316 841,83 152 يوم	<u>33 965 718,42</u> 123 811 544,06 99 يوم
متوسط مدة ائتمان الزبائن	<u>الحسابات الدائنة الاستخدامات مماثلة</u> رقم الأعمال	<u>92 328 682,64</u> 85 962 822,52 387 يوم	<u>127 503 986,94</u> 93 345 206,40 492 يوم	<u>102 317 121,25</u> 93 345 206,40 395 يوم

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق المؤسسة

التعليق:

تحليل مبسط لنسب التسيير (2023 - 2025)

1. معدل نمو رقم الأعمال

عرف رقم أعمال المؤسسة تطوراً إيجابياً خلال السنوات الثلاث. حيث انتقل معدل النمو من 8% سنة 2023 إلى 31% سنة 2024 ثم إلى 24% سنة 2025. هذا يدل على أن المؤسسة حققت توسعاً كبيراً في نشاطها خلال سنة 2024، وواصلت نموها في سنة 2025 ولكن بوتيرة أقل نسبياً. كما يعكس ذلك قدرة المؤسسة على زيادة مبيعاتها وتعزيز مكانتها في السوق.

2. معدل نمو القيمة المضافة

شهدت القيمة المضافة كذلك ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة. فقد ارتفع معدل النمو من 3% سنة 2023 إلى 27% سنة 2024 ثم إلى 25% سنة 2025. هذا التطور يبين أن المؤسسة أصبحت تخلق ثروة أكبر من خلال نشاطها، كما يدل على تحسن قدرتها على الإنتاج واستغلال الموارد بطريقة أفضل.

3. معدل التكامل

بقي معدل التكامل شبه مستقر بين 54% و 55% خلال السنوات الثلاث. هذا الاستقرار يعني أن المؤسسة تحافظ على نفس القدرة تقريباً في خلق القيمة المضافة انطلاقاً من رقم أعمالها، كما يدل على تحكمها الجيد في عملية الاستغلال وعدم اعتمادها الكبير على الخدمات والمواد الخارجية.

4. توزيع القيمة المضافة (حصة العمال)

انخفضت نسبة أعباء المستخدمين من القيمة المضافة من 72% سنة 2023 إلى 64% سنة 2024 ثم إلى 61% سنة 2025. هذا الانخفاض يدل على تحسن إنتاجية المؤسسة تدريجياً، حيث أصبحت نسبة أقل من الثروة المحققة تُستهلك في مصاريف العمال، مما يساهم في تحسين مردودية وربحية المؤسسة.

الخلاصة العامة

يبين تحليل نسب التسيير أن وضعية المؤسسة عرفت تطوراً إيجابياً بين 2023 و 2025. فقد سجل كل من رقم الأعمال والقيمة المضافة نمواً ملحوظاً، مع استقرار معدل التكامل. كما أن تراجع نسبة أعباء المستخدمين يعكس تحسن الأداء والإنتاجية، وهو ما يدل على أن المؤسسة تسيير في اتجاه مالي واستغلالي جيد

لـ توزيع القيمة المضافة (العمل / رأس المال)

يبين هذا المؤشر تطور القيمة المضافة التي تحققها المؤسسة من نشاطها.

● سنة 2023 بلغت النسبة 28%، مما يدل على ضعف نسبي في قدرة المؤسسة على خلق الثروة.

● سنة 2024 ارتفعت النسبة إلى 36%، وهذا يعكس تحسناً في أداء الاستغلال.

- سنة 2025 وصلت النسبة إلى 39%، مما يؤكد استمرار تحسن نشاط المؤسسة وزيادة قدرتها على خلق القيمة المضافة. هذا التطور يدل على أن المؤسسة أصبحت تحقق مردودية أفضل سنة بعد أخرى.

← متوسط مدة تسديد الموردين

يمثل هذا المؤشر عدد الأيام التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديون الموردين.

- سنة 2023 بلغت مدة التسديد 192 يومًا.
 - سنة 2024 انخفضت إلى 152 يومًا.
 - سنة 2025 تراجعت إلى 99 يومًا.
- هذا الانخفاض يدل على أن المؤسسة أصبحت تسدد التزاماتها تجاه الموردين بسرعة أكبر، وهو ما يعكس تحسن وضعيتها المالية وقدرتها على الدفع.

← متوسط مدة تحصيل الزبائن

يمثل هذا المؤشر عدد الأيام التي يحتاجها الزبائن لتسديد ديونهم للمؤسسة.

- سنة 2023 بلغت مدة التحصيل 387 يومًا.
 - سنة 2024 ارتفعت إلى 492 يومًا، مما يعني أن الزبائن أصبحوا يتأخرون أكثر في الدفع.
 - سنة 2025 انخفضت إلى 395 يومًا، لكنها تبقى مدة مرتفعة.
- هذا يدل على أن المؤسسة تمنح آجال دفع طويلة للزبائن، مما قد يؤثر سلبًا على الخزينة والسيولة المالية رغم وجود تحسن نسبي سنة 2025.

الخلاصة العامة :

عرفت المؤسسة تحسنًا تدريجيًا في القيمة المضافة خلال السنوات الثلاث، مما يدل على تحسن أداء نشاطها. كما أن انخفاض مدة تسديد الموردين يعكس تحسن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. لكن مدة تحصيل مستحقات الزبائن مازالت مرتفعة، وهو ما قد يسبب ضغطًا على الخزينة، لذلك تحتاج المؤسسة إلى متابعة أفضل لتحصيل ديون الزبائن.

• التحليل بواسطة نسب الربحية

جدول رقم 18 : حساب نسب الربحية

نسب الربحية			الصيغة	طبيعة النسبة
2025	2024	2023		
<u>54 968 989,42</u>	<u>40 728 973,88</u>	<u>24 912 371,52</u>	<u>الفائض الإجمالي عن الاستغلال</u>	معدل الهامش الإجمالي
260 673 710,86	210 661 504,16	161 003 483,05	رقم الأعمال خارج الرسم	
%21	%21	%19		
<u>36 283 745,61</u>	<u>20 237 761,14</u>	<u>15 243 882,61</u>	<u>النتيجة الصافية للسنة المالية</u>	معدل المردودية المالية
2 064 302 932,48	2 028 029 686,87	2 009 882 241,37	رأس المال الخاص	
%1.76	%1.76	%1.00		
<u>36 283 745,61</u>	<u>20 237 761,14</u>	<u>15 243 882,61</u>	<u>النتيجة الصافية للسنة المالية</u>	معدل الهامش الصافي
260 673 710,86	210 661 504,16	161 003 483,05	رقم الأعمال خارج الرسم	
%14	%14	%10		

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق المؤسسة

التعليق:

الهامش الإجمالي الخام (معدل الهامش الإجمالي)

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق قيمة مضافة من نشاطها الرئيسي.

• سنة 2023: 19%

• سنة 2024: 21%

• سنة 2025: 21%

سجلت المؤسسة تحسناً في الهامش الإجمالي الخام بين سنتي 2023 و 2024 بزيادة قدرها نقطتان، ثم استقر هذا المستوى خلال سنة 2025. ويعكس ذلك تحسناً في تسيير أعباء الاستغلال وارتفاع كفاءة نشاط المؤسسة.

المردودية المالية (معدل المردودية المالية)

تقيس هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة المستثمرة من طرف المساهمين.

• سنة 2023: 1,00%

• سنة 2024: 1,76%

• سنة 2025: 1,76%

عرفت المردودية المالية تحسناً بين 2023 و 2024 ثم استقرت خلال سنة 2025. وهذا يدل على أن المؤسسة أصبحت تحقق عائداً أفضل على الأموال الخاصة، رغم أن مستوى المردودية لا يزال متوسطاً نسبياً.

الهامش الصافي (معدل الهامش الصافي)

تمثل هذه النسبة نسبة الربح الصافي المحقق من رقم الأعمال.

• سنة 2023: 10%

• سنة 2024: 14%

• سنة 2025: 14%

حققت المؤسسة تطوراً واضحاً في الهامش الصافي، حيث انتقل من 10 % سنة 2023 إلى 14 % في سنتي 2024 و 2025. وهذا يعني أن المؤسسة أصبحت أكثر قدرة على تحويل رقم أعمالها إلى أرباح صافية بعد تغطية جميع التكاليف والأعباء.

الخلاصة العامة

- يبين تحليل هذه النسب أن الوضعية المالية للمؤسسة عرفت تطوراً إيجابياً خلال السنوات المدروسة.
- سنة 2024 شهدت تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الربحية مع تحكم أفضل في التكاليف.
 - سنة 2025 أكدت هذا التحسن من خلال استقرار النتائج عند نفس المستوى الجيد.
- بصفة عامة، أصبحت المؤسسة أكثر ربحية وكفاءة في سنة 2025 مقارنة بسنة 2023.

خلاصة الفصل :

خلصت دراستنا لهذا الفصل إلى أن كفاءة التسيير و فعالية التقييم تشكلان الركيزة الأساسية للأداء الاقتصادي المتطور، كونهما يستندان إلى أسس و قواعد علمية منهجية. و لتحقيق الغايات الإستراتيجية للمؤسسة، تبرز "الوظيفة المالية" كعنصر جوهري لا غنى عنه لضمان استمرارية الأنشطة الأخرى و الحفاظ على التوازن المالي العام. و قد كشف تحليلنا لمؤسسة ABRAS عن مؤشرات تقييم ايجابية في عدة جوانب من نشاطها، وهو ما يستوجب ضرورة المتابعة المستمرة لتعزيز هذه النتائج و تطويرها، لتفادي أي تراجع أو ضعف قد يطرأ مستقبلا.

الختمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتعلق بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، بذلنا جهدنا لاكتشاف أبرز الطرق التي تساهم في الإدارة الفعالة لهذه المؤسسة، وذلك من خلال تقديم رؤية واضحة حول هذا الأمر.

يعتبر تقييم الأداء أسلوباً وأداة فعالة للتقليل من المخاطر التي تعيق تقدم المؤسسة، كما أنه يعرض أهم المعايير والمقاييس التي يمكن استخدامها لقياس الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة والأهداف التي تم تحقيقها من خلال فترة معينة. كما يتطرق إلى كيفية تطبيق هذه المعايير في الواقع العملي، و هو ما تم ملاحظته من خلال الدراسة التطبيقية على مؤسسة ABRAS للوصول إلى نتائج تحدد الوضع الفعلي للمؤسسة، ثم القيام بتحديد النقاط القوية و العمل على تعزيزها و السعي نحو تحسينها، بالإضافة إلى التعرف على نقاط الضعف و معالجتها ضمن إطار خطة مستقبلية تسير عليها المؤسسة في اتخاذ قراراتها، و كل ذلك يستند إلى دراسة و تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

النتائج :

من خلال تحليل مختلف القوائم المالية والنسب المالية خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025، يمكن القول إن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية مستقرة وإيجابية عرفت تحسناً تدريجياً مع مرور السنوات.

أظهر تحليل الميزانية:

- أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الأصول الثابتة، وهو ما يعكس أهمية الاستثمارات المنجزة لضمان استمرارية النشاط وتطويره.
- أن الأصول الجارية عرفت تطوراً ملحوظاً، مما يدل على تحسن قدرة المؤسسة على تمويل دورة الاستغلال وتغطية احتياجاتها قصيرة الأجل.

أما فيما يخص جانب الخصوم:

- فقد حافظت الأموال الخاصة على مستوى مستقر نسبياً، وهو ما يعكس وجود توازن مالي وقدرة المؤسسة على الحفاظ على استقلاليتها المالية.
- مستوى المديونية بقي في حدود مقبولة، الأمر الذي يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها دون التأثير السلبي على توازنها المالي.
- أظهرت دراسة مؤشرات المردودية والربحية تحسناً واضحاً خاصة ابتداءً من سنة 2024، حيث سجلت المؤسسة ارتفاعاً في الهامش الإجمالي والهامش الصافي، مما يدل على تحسن التحكم في التكاليف وارتفاع كفاءة التسيير.

- إن تطور المردودية المالية يعكس تحسناً تدريجياً في قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد أفضل من الأموال المستثمرة.
 - أكدت نتائج سنة 2025 استقرار الأداء المالي المحقق في سنة 2024، وهو ما يدل على أن المؤسسة لم تحقق فقط تحسناً مؤقتاً، بل استطاعت الحفاظ على مستوى جيد من الأداء والربحية.
- وفي الأخير، يمكن القول إن المؤسسة تعرف تطوراً إيجابياً من سنة إلى أخرى، وتتمتع بوضعية مالية متوازنة ومطمئنة رغم بقاء بعض مؤشرات الربحية في مستويات متوسطة.
- وبصفة عامة، تبدو المؤسسة قادرة على ضمان استمرارية نشاطها، تمويل احتياجاتها، وتحقيق نتائج مالية أفضل مستقبلاً.

التوصيات :

في ضوء نتائج التحليل المالي للفترة الممتدة من 2023 إلى 2025، وعلى الرغم من التحسن العام الذي عرفته الوضعية المالية للمؤسسة ABRAS، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات بهدف تعزيز المكتسبات وتحسين الأداء الاقتصادي والمالي بشكل أكبر.

✓ يُوصى بمواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الربحية، وذلك من خلال التحكم الأفضل في أعباء الاستغلال. ومن الضروري تعزيز الرقابة الداخلية على التكاليف، ووضع آليات متابعة دقيقة حسب مراكز المسؤولية، بما يسمح بتحديد مصادر النفقات غير المثلى والعمل على تحسين هوامش الربح.

✓ يُنصح بالحفاظ على سياسة حذرة فيما يتعلق بالديونية.

✓ يجب أن يكون اللجوء إلى التمويل الخارجي موجهاً بالأساس نحو الاستثمارات ذات القيمة المضافة، وذلك لضمان الحفاظ على صلابة الأموال الخاصة وتعزيز الاستقلالية المالية للمؤسسة.

كما أن التحسن المسجل في الأصول المتداولة خلال الفترة المدروسة يستدعي تحسناً أكبر في تسيير دورة الاستغلال، لذا يُوصى :

✓ بإيلاء أهمية خاصة لتسيير المخزون وتحسين عملية تحصيل ديون الزبائن، بهدف تحسين السيولة المالية وتقليل احتياجات رأس المال العامل.

✓ توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، بما يسمح بتحسين الهوامش بشكل مستدام وتعزيز الأداء العام للمؤسسة.

وأخيراً، يُوصى بوضع نظام فعال لمتابعة الأداء المالي يعتمد على لوحات قيادة دورية تشمل أهم مؤشرات الأداء مثل هامش الربح الإجمالي، وهامش الربح الصافي، والعائد المالي، ومستوى الديونية. مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويحسن من جودتها.

وفي الختام، يُنصح المؤسسة بالانتقال من مرحلة التحسين التدريجي إلى مرحلة التثبيت والتحسين المستمر، بما يضمن أداءً مستداماً وقدرة أفضل على خلق القيمة على المدى الطويل.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

الكتب باللغة العربية

1. الياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2011). التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس و تطبيقات (الإصدار الطبعة الأولى). الجزائر: دار وائل للنشر الطبعة الثانية.
2. خنفري خيضر، و مريم بورنيسة. (2017). دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. بومرداس: مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية.
3. طارق عبد العال حماد. (2002). التقارير المالية أسس الاعداد و العرض و التحليل. الاسكندرية: الدار الجامعية.
4. محمد محمود الخطيب. (2009). الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.

الكتب باللغة الأجنبية

5. Jean-François, d. R., François, M., & Hervé, P. (2004). Normes IFRS et PME. Paris, Paris: Dunod.

المذكرات

6. الطيب خليل محمد. (2014-2015). إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
7. أمينة بودهج. (2015-2016). أثر سلوك الخزينة على التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة شهادة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
8. ايمان يحيوي، و سمية مغلاوي. (2021). دور الهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ميلة: جامعة عبد الحفيظ بوصوف.
9. أيمن زيان، و زكرياء قويدري. (2021-2022). دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات بالمؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
10. خديجة دزاي، و معطالله مبروكة. (2012-2013). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة الليسانس). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
11. خوالد ايمان، و فاطمة الزهراء دحماني. (2014-2015). مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قالمة: جامعة 08 ماي 1945.
12. رزيقة نالي. (2011-2012). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة نيل شهادة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البويرة: المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج.

13. علي علواني. (2021-2022). النسب المالية كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، إيليزي: المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار.
14. فارس ميهوب، و سيد علي عبادة. (2023). دور تقييم الأداء المالي في إتخاذ قرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، برج بوعرييج: جامعة محمد البشير الابراهيمي.
15. لخضر بوحوبة، و حورية خدوسي. (2022-2023). تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي و فق المقاربة الوظيفية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الأغواط: جامعة عمار ثليجي.
16. محمد إدريس ريموش، و زين الدين حلولو. (2018-2019). القوائم المالية و دورها في تحديد قيمو المؤسسة (مذكرة شهادة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
17. محمد الطيب خليل. (2014-2015). إعداد القوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
18. محمد بنية. (2018-2019). محاضرات في التحليل المالي. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
19. نبيل خوري. (2020-2021). مالية المؤسسة (مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط.
20. نجلاء نوبلي. (2014-2015). استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
21. نشيدة معزوز، و محمد شريف. (2021-2022). التحليل المالي محاضرات و أعمال موجهة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البليدة: جامعة البليدة 02 -علي لونيسي.
22. هالة عيساني، و صفية نطور. (2024). التحليل المالي و أهميته في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955.
23. وليد عزوز، و زكريا قرقور. (2017-2018). التحليل المالي للقوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (مذكرة شهادة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

المجلات

24. عوادي مصطفى، و عوادي منير. (2021). مؤشرات و نسب تقييم الأداء المالي. مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي.

قائمة الملاحق

Spa ABRAS (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2023)

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

ACTIF	Note	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	IMI	634 260,00	489 760,00	144 500,00	
Immobilisations corporelles	IMC	2 498 652 445,62	590 985 531,65	1 907 666 913,97	1 908 277 979,88
Terrains	IMC1	1 600 000 000,00		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Bâtiments		263 956 812,53	158 331 062,51	105 625 750,02	109 034 505,72
Autres Immobilisations corporelles		634 695 633,09	432 654 469,14	202 041 163,95	199 243 474,11
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières	IMF1	660 000,00		660 000,00	660 000,00
Titres mis en équivalence - entreprises associ					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		660 000,00		660 000,00	660 000,00
TOTAL ACTIF NON COURANT	ANC	2 499 946 705,62	591 475 291,65	1 908 471 413,97	1 908 937 979,88
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours	STK1	191 317 510,60	550 121,69	190 767 388,91	194 047 868,58
Créances et emplois assimilés	CEA	93 360 762,25	1 032 079,61	92 328 682,64	79 998 077,81
Clients	CEA1	93 308 462,25	1 032 079,61	92 276 382,64	66 636 605,00
Autres débiteurs	CEA2	52 300,00		52 300,00	433 955,81
Impôts	CEA3				12 927 517,00
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés	DPA	1 502 560,01		1 502 560,01	9 112 994,36
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie	DPA1	1 502 560,01		1 502 560,01	9 112 994,36
TOTAL ACTIF COURANT	AC	286 180 832,86	1 582 201,30	284 598 631,56	283 158 940,77
TOTAL GENERAL ACTIF		2 786 127 538,48	593 057 492,95	2 193 070 045,53	2 192 096 920,65

Spa ABRAS (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2023)

- N° de Registre de Commerce :
97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF):
099731010209038

P A S S I F	Note	N	N-1
CAPITAUX PROPRES	CP		
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		174 500 000,00	174 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		16 847 398,82	16 847 398,82
Ecart de réévaluation		1 453 845 320,00	1 453 845 320,00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	RST	15 243 882,61	16 563 511,64
Autres capitaux propres - Report à nouveau		349 445 639,94	336 538 209,90
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I	CP1	2 009 882 241,37	1 998 294 440,36
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	PNC1		2 279 344,34
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	PNC2	8 797 635,31	7 539 890,90
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	PNC	8 797 635,31	9 819 235,24
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	PC1	37 533 683,16	44 409 877,23
Impôts	PC2	779 485,28	881 781,00
Autres dettes	PC3	135 613 566,37	138 691 586,83
Trésorerie Passif		463 434,04	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		174 390 168,85	183 983 245,06
TOTAL GENERAL PASSIF		2 193 070 045,53	2 192 096 920,66

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Analyse financière du bilan comptable 2024

ANALYSE FINANCIERE DU BILAN COMPTABLE EXERCICES 2023-2024

RETRAITEMENTS BILAN 2023		REPRESENTATION DU BILAN FINANCIER EXERCICE 2023			
ACTIF		ACTIF	Montant	PASSIF	Montant
Immobilisations incorporelles	144 500,00	Actif net réel plus d'un an	1 908 471 413,97	Passif réel plus d'un an	2 018 679 876,68
Immobilisations corporelles	1 907 666 913,97			CAPITAUX PROPRES	2 009 882 241,37
Immobilisations financières	660 000,00				
Actif net réel plus d'un an	1 908 471 413,97	Actif net réel moins d'un an	284 598 631,56	DETTES A LONG TERME	8 797 635,31
Stocks et en cours	190 767 388,91	Stocks et en cours	190 767 388,91	Passif réel moins d'un an	174 390 168,85
Créances et emplois assimilés	92 328 682,64	Créances et emplois assimilés	92 328 682,64		
Disponibilités et assimilés	1 502 560,01	Disponibilités et assimilés	1 502 560,01		
Actif net réel moins d'un an	284 598 631,56	TOTAL ACTIF	2 193 070 045,53	TOTAL PASSIF	2 193 070 045,53
TOTAL	2 193 070 045,53				
PASSIF		BILAN FINANCIER EN GRANDE MASSE 2023			
CAPITAUX PROPRES	2 009 882 241,37	ACTIF	Montant	PASSIF	Montant
PASSIFS NON COURANTS	8 797 635,31		%		%
Passif réel plus d'un an	2 018 679 876,68	Actif net réel plus d'un an	1 908 471 413,97	Passif réel plus d'un an	2 018 679 876,68
PASSIFS COURANTS	174 390 168,85	Actif net réel moins d'un an	284 598 631,56	Passif réel moins d'un an	174 390 168,85
Passif réel moins d'un an	174 390 168,85	TOTAL ACTIF	2 193 070 045,53	TOTAL PASSIF	2 193 070 045,53
TOTAL	2 193 070 045,53		100		100

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)

Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hal En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2024)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

ACTIF	Note	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	IMI	634 260,00	523 760,00	110 500,00	144 500,00
Immobilisations corporelles	IMC	2 501 904 297,09	604 381 108,57	1 897 523 188,52	1 907 666 913,97
Terrains	IMC1	1 600 000 000,00		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Bâtiments		264 052 812,53	161 886 910,19	102 165 902,34	105 625 750,02
Autres Immobilisations corporelles		637 851 484,56	442 494 198,38	195 357 286,18	202 041 163,95
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières	IMF1	363 278,85		363 278,85	660 000,00
Titres mis en équivalence - entreprises associ					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		363 278,85		363 278,85	660 000,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 502 901 835,94	604 904 868,57	1 897 996 967,37	1 908 471 413,97
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours	STK1	231 633 785,14	550 121,69	231 083 663,45	190 767 388,91
Créances et emplois assimilés	CEA	128 503 791,44	999 804,50	127 503 986,94	92 328 682,64
Clients	CEA1	128 237 903,94	999 804,50	127 238 099,44	92 276 382,64
Autres débiteurs	CEA2	265 887,50		265 887,50	52 300,00
Impôts					
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés	DPA	36 734 279,05		36 734 279,05	1 502 560,01
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie	DPA1	36 734 279,05		36 734 279,05	1 502 560,01
TOTAL ACTIF COURANT		396 871 855,63	1 549 926,19	395 321 929,44	284 598 631,56
		2 899 773 691,57	606 454 794,76	2 293 318 896,81	2 193 070 045,53

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)

Dossier :

Zone Industrielle Salda BP 143 Hal En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2024)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

P A S S I F	Note	N	N-1
CAPITAUX PROPRES	CP		
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		174 500 000,00	174 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		16 847 398,82	16 847 398,82
Ecart de réévaluation		1 453 845 320,00	1 453 845 320,00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	RST	20 237 761,14	15 243 882,61
Autres capitaux propres - Report à nouveau		362 599 206,91	349 445 639,94
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I	CP1	2 028 029 686,87	2 009 882 241,37
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	PNC1	85 446 136,30	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	PNC2	10 586 675,09	8 797 635,31
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	PNC	96 032 811,39	8 797 635,31
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	PC1	43 495 783,75	37 533 683,16
Impôts	PC2	1 576 389,04	779 485,28
Autres dettes	PC3	124 183 575,22	135 613 566,37
Trésorerie Passif		650,54	463 434,04
TOTAL PASSIFS COURANTS III		169 256 398,55	174 390 168,85
TOTAL GENERAL PASSIF		2 293 318 896,81	2 193 070 045,53

RETRAITEMENTS BILAN 2024		REPRESENTATION DU BILAN FINANCIER EXERCICE 2024				
ACTIF		ACTIF	Montant	PASSIF	Montant	
Immobilisations Incorporelles	110 500,00	Actif net réel plus d'un an	1 897 996 967,37	Passif réel plus d'un an	2 124 062 498,26	
Immobilisations corporelles	1 897 523 188,52			CAPITAUX PROPRES	2 028 029 686,87	
Immobilisations financières	363 278,85					
Actif net réel plus d'un an	1 897 996 967,37			DETTES A LONG TERME	96 032 811,39	
Stocks et en cours	231 083 663,45					
Créances et emplois assimilés	127 503 986,94					
Disponibilités et assimilés	36 734 279,05			Pssif réel moins d'un an	169 256 398,55	
Actif net réel moins d'un an	395 321 929,44	Actif net réel moins d'un an	395 321 929,44			
TOTAL	2 293 318 896,81	Stocks et en cours	231 083 663,45			
PASSIF		Créances et emplois assimilés	127 503 986,94	TOTAL PASSIF		
CAPITAUX PROPRES	2 028 029 686,87	Disponibilités et assimilés	36 734 279,05	2 293 318 896,81		
PASSIFS NON COURANTS	96 032 811,39	TOTAL ACTIF		2 293 318 896,81		
Passif réel plus d'un an	2 124 062 498,26	2 293 318 896,81				
PASSIFS COURANTS	169 256 398,55					
Pssif réel moins d'un an	169 256 398,55					
TOTAL	2 293 318 896,81					

BILAN FINANCIER EN GRANDE MASSE 2024					
ACTIF	Montant	%	PASSIF	Montant	%
Actif net réel plus d'un an	1 897 996 967,37	83	Passif réel plus d'un an	2 124 062 498,26	93
Actif net réel moins d'un an	395 321 929,44	17	Pssif réel moins d'un an	169 256 398,55	7
TOTAL ACTIF	2 293 318 896,81	100	TOTAL PASSIF	2 293 318 896,81	100

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2025)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

ACTIF	Note	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	IMI	634 260,00	557 760,00	76 500,00	110 500,00
Immobilisations corporelles	IMC	2 531 753 431,30	619 018 369,09	1 912 735 062,21	1 897 523 188,52
Terrains		1 600 000 000,00		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Bâtiments		264 641 910,03	165 448 805,79	99 193 104,24	102 165 902,34
Autres Immobilisations corporelles		667 111 521,27	453 569 563,30	213 541 957,97	195 357 286,18
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		785 072,34		785 072,34	363 278,85
Titres mis en équivalence - entreprises associ					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	IMF	785 072,34		785 072,34	363 278,85
TOTAL ACTIF NON COURANT	A	2 533 172 763,64	619 576 129,09	1 913 596 634,55	1 897 996 967,37
ACTIF COURANT	B				
Stocks et en cours	STK	220 276 552,42	900 331,58	219 376 220,84	231 083 663,45
Créances et emplois assimilés	CEA	103 316 925,75	999 804,50	102 317 121,25	127 503 986,94
Clients	CEA1	97 276 846,96	999 804,50	96 277 042,46	127 238 099,44
Autres débiteurs	CEA2	6 040 078,79		6 040 078,79	265 887,50
Impôts	CEA3				
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés	DPA	20 227 085,43		20 227 085,43	36 734 279,05
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie	DPA1	20 227 085,43		20 227 085,43	36 734 279,05
TOTAL ACTIF COURANT		343 820 563,60	1 900 136,08	341 920 427,52	395 321 929,44
TOTAL GENERAL ACTIF		2 876 993 327,24	621 476 265,17	2 255 517 062,07	2 293 318 896,81

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saida BP 143 Hai En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2025)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

P A S S I F	Note	N	N-1
CAPITAUX PROPRES	CP		
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		174 500 000,00	174 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		16 847 398,82	16 847 398,82
Ecart de réévaluation		1 453 845 320,00	1 453 845 320,00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		36 273 245,61	20 237 761,14
Autres capitaux propres - Report à nouveau		382 836 968,05	362 599 206,91
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 064 302 932,48	2 028 029 686,87
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	EDF	12 108 710,33	85 446 136,30
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	PPCA	11 244 629,79	10 586 675,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	PNC	23 353 340,12	96 032 811,39
PASSIFS COURANTS	PC		
Fournisseurs et comptes rattachés	PC1	33 965 718,42	43 495 783,75
Impôts	PC2	5 586 635,29	1 576 389,04
Autres dettes	PC3	127 228 142,88	124 183 575,22
Trésorerie Passif	TRP	1 080 292,88	650,54
TOTAL PASSIFS COURANTS III		167 860 789,47	169 256 398,55
TOTAL GENERAL PASSIF		2 255 517 062,07	2 293 318 896,81

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

B.C.S Informatique Oran Tél : 041 42 90 39 / 0661 23 98 87 / Fax : 041 53 01 06

M. CHADI

REPRESENTATION DU BILAN FINANCIER EXERCICE 2025

RETRAITEMENTS BILAN 2025

REPRESENTATION DU BILAN FINANCIER EXERCICE 2025

BILAN FINANCIER EN GRANDE MASSE 2025

ACTIF

Immobilisations incorporelles	76 590,00
Immobilisations corporelles	1 912 735 652,21
Immobilisations financières	716 072,34
Actif net réel plus d'un an	1 913 565 324,55
Stocks et en cours	219 317 220,44
Créances et emplois assimilés	102 317 121,25
Disponibilités et assimilés	20 227 065,43
Actif net réel moins d'un an	341 520 427,32
TOTAL	2 255 517 062,07
PASSIF	
CAPITAUX PROPRES	2 064 302 432,40
PASSIFS NON COURANTS	23 363 340,12
Passif réel plus d'un an	2 087 665 772,50
PASSIFS COURANTS	167 850 789,47
Passif réel moins d'un an	167 850 789,47
TOTAL	2 255 517 062,07

ACTIF	Montant	PASSIF	Montant
Actif net réel plus d'un an	1 913 565 324,55	Passif réel plus d'un an	2 087 665 772,50
		CAPITAUX PROPRES	2 064 302 432,40
		DETTES A LONG TERME	23 363 340,12
Stocks et en cours	219 317 220,44	Passif réel moins d'un an	167 850 789,47
Créances et emplois assimilés	102 317 121,25		
Disponibilités et assimilés	20 227 065,43		
TOTAL ACTIF	2 255 517 062,07	TOTAL PASSIF	2 255 517 062,07

ACTIF	Montant	%	PASSIF	Montant	%
Actif net réel plus d'un an	1 913 565 324,55	85	Passif réel plus d'un an	2 087 665 772,50	93
Actif net réel moins d'un an	341 520 427,32	15	Passif réel moins d'un an	167 850 789,47	7
TOTAL ACTIF	2 255 517 062,07	100	TOTAL PASSIF	2 255 517 062,07	100

Spa ABRAS (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Salda BP 143 Hal En nasr 20000

- COMPTE DE RESULTAT -
(Par nature)

(Période du 01/01/2023 au 31/12/2023)

- N° de Registre de Commerce :
97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)
099731010209038

Désignation	Note	N Net	N-1 Net
Chiffre d'affaire		161 003 483,05	148 920 876,41
Variation stocks produits finis et en-cours		-1 820 252,10	207 295,12
Production immobilisée		193 439,51	350 282,83
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	C 1	159 376 670,46	149 478 454,36
Achats consommés	C 2	-58 572 068,77	-52 324 071,31
Services extérieurs et autres consommations	C 3	-11 968 272,43	-11 253 931,78
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-70 540 341,20	-63 578 003,09
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	C 4	88 836 329,26	85 900 451,27
Charges de personnel	C 5	-63 845 392,83	-61 584 467,57
Impôts, taxes et versements assimilés	C 6	-78 564,91	-57 530,39
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	C 7	24 912 371,52	24 258 453,31
Autres produits opérationnels	C 8	2 116 773,89	2 513 460,14
Autres charges opérationnelles	C 9	-1 242 983,30	-1 643 688,96
Dotations aux amortissements et aux provisions	C 10	-11 637 276,02	-15 172 990,31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		976 044,00	5 679 142,09
V - RESULTAT OPERATIONNEL	C 11	15 124 930,09	15 634 376,27
Produits financiers		182 518,66	1 083 295,14
Charges financières	C 12	-63 566,14	-154 159,77
VI - RESULTAT FINANCIER		118 952,52	929 135,37
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)	C 13	15 243 882,61	16 563 511,64
Impôts exigibles sur résultat ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		162 652 007,01	158 754 351,73
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-147 408 124,40	-142 190 840,09
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		15 243 882,61	16 563 511,64
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	C 14	15 243 882,61	16 563 511,64
Part dans les résultats nets des sociétés mise en équivalences (1)			
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

President Directeur Général

M. CHA



Zone Industrielle Salda BP 143 Hal En nasr 20000

(Période du 01/01/2024 au 31/12/2024)

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

Désignation	Note	N Net	N-1 Net
Chiffre d'affaire		210 661 504.16	161 003 483,01
Variation stocks produits finis et en-cours		5 115 991.76	-1 820 252,11
Production Immobilisée		318 746.41	193 439,51
Subventions d'exploitation			
- PRODUCTION DE L'EXERCICE	C 1	216 096 242.33	159 376 670,46
Achats consommés	C 2	-88 466 846.40	-58 572 068,77
Services extérieurs et autres consommations	C 3	-14 849 995.43	-11 968 272,43
- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-103 316 841.83	-70 540 341,20
I - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	C 4	112 779 400.50	88 836 329,26
Charges de personnel	C 5	-72 004 854.92	-63 845 392,83
Impôts, taxes et versements assimilés	C 6	-45 571.70	-78 564,91
I - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	C 7	40 728 973.88	24 912 371,52
Autres produits opérationnels	C 8	136 719.65	2 116 773,89
Autres charges opérationnelles	C 9	- 1 128 972.75	-1 242 983,30
Dotations aux amortissements et aux provisions	C 10	-15 215 190.13	-11 637 276,02
Reprise sur pertes de valeur et provisions			976 044,00
I - RESULTAT OPERATIONNEL	C 11	24 521 530.65	15 124 930,09
Produits financiers		162 719.31	182 518,66
Charges financières	C 12	4 446 488.82	-63 566,14
I - RESULTAT FINANCIER		4 283 769.51	118 952,52
II - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)	C 13	20 237 761.14	15 243 882,61
Impôts exigibles sur résultat ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		216 395 681.29	162 652 007,01
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-196 157 920.15	-147 408 124,40
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		20 237 761.14	15 243 882,61
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	C 14	20 237 761.14	15 243 882,61
Part dans les résultats nets des sociétés mise en équivalences (1)			
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

المواد الى

CHADLI

KEDDARI Houd

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

**- COMPTE DE RESULTAT -
(Par nature)**

(Période du 01/01/2025 au 31/12/2025)

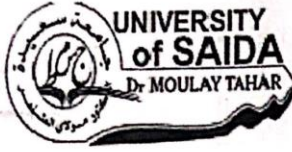
- N° de Registre de Commerce :
97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)
099731010209038

Désignation	Note	N Net	N-1 Net
Chiffre d'affaire		260 673 710.85	210 661 504.16
Variation stocks produits finis et en-cours		4 101 097.89	5 115 991.76
Production immobilisée			318 746.41
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE			
Achats consommés	CR 1	264 774 808.75	216 096 242.33
Services extérieurs et autres consommations	CR 2	-109 781 794.18	-88 466 846.40
	CR 3	-14 029 749.88	-14 849 995.43
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE			
		-123 811 544.06	-103 316 841.83
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)			
Charges de personnel	CR 4	140 963 264.69	112 779 400.50
Impôts, taxes et versements assimilés	CR 5	-85 963 063.24	-72 004 854.92
	CR 6	-31 213.03	-45 571.70
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION			
	CR 7	54 968 989.42	40 728 973.88
Autres produits opérationnels	CR 8	470 684.71	136 719.65
Autres charges opérationnelles	CR 9	-854 703.69	- 1 128 972.75
Dotations aux amortissements et aux provisions	CR 10	-16 709 685.11	-15 215 190.13
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL			
	CR 11	37 875 285.33	24 521 530.65
Produits financiers		230 347.24	162 719.31
Charges financières	CR 12	-1 821 886.96	4 446 488.82
VI - RESULTAT FINANCIER			
		-1 591 539.72	4 283 769.51
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)			
	CR 13	36 283 745.61	20 237 761.14
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		-10 500.00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		265 475 840.70	216 395 681.29
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-229 202 595.09	-196 157 920.15
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		36 273 245.61	20 237 761.14
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE			
	CR 14	36 273 245.61	20 237 761.14
Part dans les résultats nets des sociétés mise en équivalences (1)			
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
الرقم: 277 / ك.ع.أ. ع.ت. ع / ق ع م / 2026

اتفاقية تربص

بين :

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر الكائن مقرها ب: ص.ب 138 حي النصر سعيدة
الممثلة من طرف السيد مدير الجامعة

وبين المؤسسة: الشركة الوطنية للزجاج و المواد الكاشطة (ENAVA)

من جهة أخرى تم الاتفاق على ما يلي:

- المادة الأولى: تهدف هذه المادة إلى تنظيم تربص للطلاب(ة):
- الطالب(ة): سعدون نزيه الحبيب ، مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر / تخصص: مالية
- المادة الثانية : يهدف هذا التربص إلى تجسيد الدروس من طرف الجامعة ميدانيا.
- المادة الثالثة : يجري التربص ابتداء من يوم: 2026/04/05 إلى 2026/04/19
- المادة الرابعة : يخضع الطالب المتربص للنظام الداخلي للمؤسسة المستقبلية وبناء عليه تشعره بقوانينها الداخلية وإجراءاتها الوقائية والأمنية .
- المادة الخامسة: في حالة مخالفة الطالب لمضمون المادة الرابعة من هذه الاتفاقية يحق للمؤسسة المستقبلية أن تتخذ الإجراءات اللازمة طبقا للقانون، وتشعر إدارة الجامعة بذلك.
- المادة السادسة: يتم تقييم التربص من طرف المؤسسة المستقبلية حسب الاستمارة المرفقة على أن تسلم هذه الأخيرة لإدارة الجامعة في مدة أقصاها 15 يوما بعد نهاية التربص.

حرر(ت) سعيدة في:



ممثل المؤسسة